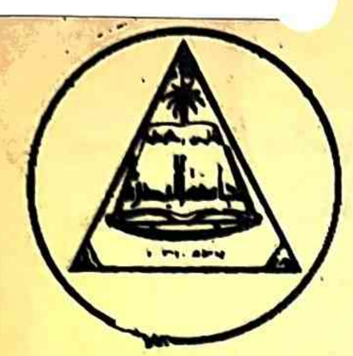

جامعة البصرة
مركز دراسات الخليج العربي
شعبة دراسات العلوم الاجتماعية
السلسلة الخاصة
28
القوى والامتيازات المعدنية
في إمامة الادريسي في عسير
تأليف: جون بالدري
ترجمة: مركز دراسات
الخليج العربي
1980



جامعة البصرة
مركز دراسات الخليج العربي
شعبة دراسات العلوم الاجتماعية

السلسلة الخاصة
28

# القوى والامتيازات المعدنية في إمامة الادريسي في عسير

تأليف: جون بالدري

ترجمة: مركز دراسات الخليج العربي

1980

## تقديم :

تقدم شعبة دراسات العلوم الاجتماعية في مركز دراسات الخليج العربي للباحثين المهتمين بشؤون النفط والامتيازات الاجنبية في الوطن العربي هذه الترجمة العربية للبحث الذى كتبه ( جون بالدرى ) باللغة الانكليزية والذى استعرض فيه تاريخ حصول بريطانيا على امتيازات للنفط والمعادن في امامة الادريسي في عسير وبشكل خاص في (جزيرة الفرسان ) خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٢٩ ، وبين صراع الشركات البريطانية مع الشركات الايطالية بشكل خاص من اجل ترسيخ المصالح البريطانية في المنطقة ، واوضح الباحث ايضا دور الحكومتين البريطانية والايطالية في ذلك الصراع وتوصل الى انه على الرغم من عدم تمكن ايطاليا من الحصول على امتياز في اراضي الادريسي في عسير الا انها استطاعت ان تعرقل اعمال الشركات البريطانية بل وتنتزع منها امكانية استغلالها للامتيازات التي حصلت عليها .

نأمل ان يسهم هذا البحث في تقديم مادة تاريخية هامة للباحثين المعنيين بشؤون الخليج العربي والجزيرة العربية .

شعبة دراسات العلوم الاجتماعية
مركز دراسات الخليج العربي
جامعة البصرة

تضم مقالة جون بالدرى ( John Baldry )[x] معلومات قد لاتكون مألوفة حتى للمختصين في الشؤون العربية . وقد رأى المحررون انه من الأفضل اضافة مقدمة جغرافية وتاريخية من اجل مساعدة القارئ في فهم البحث .

جغرافية المنطقة :

تتألف عسير من منطقتين متميزتين ، وهما سهل تهامه وعرضه حوالي ( ٢٠ ) ميلا ، وجبال صراط ( Sarat ) التي ترتفع حوالي ٧٠٠٠ قدم ، وقد تعلو بعض القمم عن هذا الارتفاع . وقد ذكر كتاب المكتب العربي المنشور في حزيران ١٩١٦ انه رغم الاختلاف حول الموقع الحقيقي للمنطقة ، يمكن القول بأن عسير تمتد من ليث ( Lith ) بأتجاه الجنوب على امتداد الساحل الى مسافة ٣٢٠ ميلا . ويصل عرضها في الشمال حوالي ١٨٠ ميلا ، ويضيق العرض في الجنوب . اما عدد السكان فقد قدر بحوالي ١ر٠٠٠ر٠٠٠ نسمة ومن المحتمل ان تكون هذه التقديرات مغالى فيها . وقد ضيقت مساحة المقاطعة الى حد كبير في عام ١٩١٦ عندما احتل " الشريف حسين " مكة ، باسناد بريطاني ، منطقة القنفذة .

وتعتبر جزر الفرسان ( Farasam ) من اكبر المجموعات الواقعة في الجانب الشرقي للبحر الاحمر ، وتبعد بحوالي ٣٠ ميلا عن جيزان ( Jizam ) وتقع بين ١٦ر٥٤ درجة شمالا و ٤١ر٤٣ درجة شرقا . وتمتد اطول الجزر الى مسافة ٣٥ ميلا تقريبا ، ويتوفر الماء في اراضيها وبها عدة قرى تمارس صيد الاسماك .

---

x نشر المقال في Arabian Studies Vol. 2
Middle East Centre , University of Cambridge , 1975

وتقـــع ساليف ( Salif ) فـــي حوالي ١٠٠ ميل جنـــوب المنطقة المذكورة اعلاه والتي تشكل الحدود الادريسيـــة في عام ١٩١٦ ، وقـــد احتلها ، فـــي الحقيقة ، بنفسه فـــي عام ١٩٢١ . ويصف " كتاب غرب الجزيرة العربيـــة " لعام ١٩٤٢ بأنها قريـــة جميلة فـــي وسطها مسجد وتضـــم كتل ملحيـــة تقدر موجوداتها بحوالي ٣٠٠٠٠٠ طـــن .

نظـــرة تأريخيـــة :

انقسمت عسير فـــي بداية القرن التاسع عشر بين قبائل صراط Sarat ) التي اتبعت مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وبين قبائل تهامة التي لم تتبـــع هذا المذهب . وكلاهما قاوم محاولات الغزو التي قام بها باشا مصر محمدعلـــي ، والتي استمرت حتى انسحابه من الجزيرة العربيـــة فـــي عام ١٨٤٠ . وقـــد نجحت قواته فـــي احتلال اجزاء من تهامه ، وكان الخوف من استمرار تقدمهم مـــن اهم العوامل التي ساهمت باحتلال بريطانيا لعدن فـــي عام ١٨٣٩ .

وخلال تلك الفترة ، وصل الى المنطقة احد سلالة النبي محمد ، وهـــو السيد احمد الادريســـي ، الذى هاجر من بلاده المغرب واستقر فـــي مكـــة حيث حصل على سمعة عاليـــة فـــي الورع والعلم ، ومن الذين اتبعوا خطـــاه موسسو الطريقـــة المرغنيـــة ( Mirghani Tariqah ) فـــي السودان ، والطائفة السنوسيـــة والتي تم تزاوج عائلتها مع الادريسيـــة السنيـــة . وفـــي الثلاثينات من القرن التاسع عشر قام السيد احمد الادريســـي برحلة تبشيريـــة باتجاه الجنوب ، وقد اغرى على الاستقرار فـــي منطقـــة ( Sabya ) حيث رحب به باعتباره قائدا روحيا وحكما محايدا فـــي المشاحنات العشائريـــة . وعندما توفـــي فـــي عام ١٨٣٧ اصبح قبـــره مزارا دينيا ، ثم تولـــى ولده محمد ، ومن بعده حفيده علي الزعامة الدينيـــة والحكم فـــي الشوون العشائريـــة .

وقد شهدت العقود الثلاثـة التاليـة صراعا مع عائلة اخرى من الشرفـاء التي استوطنت فـي منطقة "ابو العريش" ( Abu Arish ) التي يتمتع بها الادريسيون بمنزله عليا . وعلى اية حال ، فـي عام ١٨٧١ عندما افتتحـت قناة السويس رجع العثمانيون بالقوة الى اليمن حيث نجحوا فـي هزيمة العسيريين ، واعلنوا ان المنطقة اقليم تابع لليمن منشئين متصرفيـة فـي ( Abha ) ابهـا .

لم يتعد النفوذ العثماني المجال العسكرى الا قليلا ، فقد استمرت سمعة الادريسيين بالنمو . وقد ساهم رجال القبائل فـي اسنادهم . وجلبوا لهـم القضايا للاحتكام . وازداد حسد العثمانيين ، فقاموا فـي عام ١٩٠٣ بجمـع حملة للضغط على الادريسيين ، الا انهم فشلوا حتى فـي زج قواتهم فـي المعركـة .

وبحلول عام ١٩٠٤ ثارت اليمن وعسير ضد العثمانيين ، ونشب قتال شديـد استمـر معظم العام التالي . وفـي تلك الاثناء انتقلت القيادة الادريسيـة الى ايدى السيد محمد بن علي الذى كان يبلغ من العمر ( ٣٠ ) عاما ، والـذى حاول ان يحول القيادة الروحيـة الى دولة منظمة ... انه الرجل الذى يـدور حوله الحديث فـي الصفحات التاليـة ( المحررون ) .

مقـدمـة :

فـي العقد الاول من القرن العشرين ، شرع السيد محمد الادريسي في مقاومة الاحتلال العثماني لعسير من ( Sabya ) قرب جيزان ( Jizan )، وباندلاع الحرب العالميـة الاولى تم اجلاء طرق عديدة فـي عسير من القـوات الاجنبيـة ، وبالتالي ادى الى تثبيت اقدام سلالة الادريسيين في المنطقـة . وقد ساعد السيد محمد عمه السيد مصطفى الذى قضى سنوات عديدة في مصـر . وبوفاة السيد محمد في عام ١٩٢٣ واجهت هذه السلالة مصاعب عديدة . وقـد

خلفه فـي الامامة ولده الشاب علي ، الا ان فشله فـي الحكم ادى الى الاطاحة به فـي شهر كانون الاول ١٩٢٥ من قبل عضو اخر من العائلة يدعى السيـد حسن . وقد عارض الامام يحيى فـي اليمن الامامة الادريسيـة لانه كان يرغـب فـي فرض سيطرته على المناطق الادريسيـة ، والتي سبق ان حكمها اجـداده حتى عام ١٧٣٠ . وقد اتخذت بريطانيا خلال الحرب العالميـة موقفا مؤيـدا للادريسيين ، الا انها حاولت الوصول الى توافق مع الامام يحيى في نهاية الحـرب مما ادى الى هجرها لاصحابها القدامى . وقد صادف مع هذه الاحداث محـاولات الايطاليين فـي التأثير على السياسة الادريسيـة مما حدى بالسيد حسن الـى توقيع اتفاقيـة مكة فـي عام ١٩٢٦ مع ابن سعود اصبحت عسير بموجبها محميـة سعوديـة .

الفرسـان :

أبدت بريطانيا اهتمامها لاول مرة فـي جزر الفرسان قبل نشوب الحرب العالميـة الاولى . ففي شهر آب ١٩١٣ أرسل الادريسي احد وزرائه الى عدن للتأكد من موقف الحكومة البريطانية تجاهه ، الا ان الموقف لم يتحدد حتى حصول الزيارة الثانية فـي شهر ايلول ١٩١٤ عندما اقترح الممثل المقيم البريطانـي اتخاذ زمام المبادرة فـي الاتصال بالادريسي ... " يمكننا ان نقدم للادريسي عرضا بحمايته ومصادقته ... كما يمكننا ان نعهد اليه بجزر الفرسان " . وعلـى اية حال ، - قبل توقيع المعاهدة البريطانيـة - الادريسيـة - قررت بريطانيـا بتلكوء ان تخطط للسيطرة على جزر البحر الاحمر ، بضمنها جزر الفرسان حيـث اصبحت ضروريـة بعد ان فشلت المحادثات الاوليـة بين الحكومتين البريطانيـة والايطاليـة - من وجهة النظر البريطانية - " في تفادي هـذه الضرورة (١) " الا ان الادريسي سيطر على هذه الجزر من العثمانين فـي ١٩١٥/١/٣٠ .

اما في المعاهدة البريطانية ـ الادريسية الموقعة في ١٩١٥/٤/٣٠ فقد تعهدت بريطانيا "في حماية اراضي السيد الادريسي من جميع الهجمات البحرية" . وفي ١٩١٥/٦/٢ اقترحت وزارة الخارجية البريطانية الاعتراف باحتلال الادريسيين لجزر الفرسان مقابل موافقتهم على عدم التنازل عن هذه الجزر لاى من القوى الاخرى (٢) . وظل البريطانيون يعتقدون ان اتفاقية عام ١٩١٥ لم توفر الامن اللازم لجزر الفرسان ، وقام المقيم البريطاني في عدن في شهر شباط ١٩١٦ بالكتابة الى الادريسي يرجوه عدم تسليم الجزر لاى من القوى الاخرى ، وان يطلب المساعدة البريطانية في حالة الهجوم الخارجي على الجزر (٣) .

وفي شهر كانون الاول رفعت الراية البريطانية على الجزر خوفا من انقلاب ايطالي (٤) ولاظهار بأن هذه الجزر واقعة تحت الحماية البريطانية ، كما انزلت بعدها القوات البريطانية في الجزيرة . وعلى الرغم من ان هذا الاجراء اساء الى العلاقات البريطانية ـ الادريسية ، فقد تمكنت بريطانيا من توقيع معاهدة ملحقة مع الادريسي في ١٩١٧/١/٢٢ بهدف حماية جزر الفرسان . وبموجب المادة الثانية من هذه المعاهدة اعترفت بريطانيا ان جزر الفرسان قد احتلها الادريسي " واصبحت جزءا لا يتجزأ من الممتلكات الادريسية " . وفي المادة التالية تعهد الادريسي بعدم التنازل او رهن او تسليم الجزر او اى من المواقع البحرية لاية قوة اخرى .

وبالمقابل تعهدت بريطانيا في المادة الرابعة بحماية الجزر والبحر المقابل من اية هجمات اعتدائية . وبموجب المواد الاخرى تمكن الادريسي من وضع قواته ورفع علمه على تلك الجزر . وهكذا اصبحت جزر الفرسان موقعا محفوظا للشركات البريطانية عندما وضعت الحرب العالمية اوزارها .

واستنادا الى المادة (١٣) من معاهدة لندن الموقعة في عام ١٩١٥ ، قدمت الحكومة الايطالية مذكرة في ١٩١٨/١٠/٣٠ طالبت فيها بجزر

الفرسان الواقعة على ساحل عسير لاعتبارات منها ان ايطاليا كانت قوة اسلامية تجاور البحر الاحمر. وقد نصت المعاهدة البريطانية ـ الادريسية الموقعة في عام ١٩١٧ على منع الاحتلال الايطالي للجزر ما قد " يؤثر بشدة على المصالح السياسية والاستراتيجية لبريطانيا العظمى في البحر الاحمر وعلى ارض الجزيرة العربية . ان ايطاليا تسيطر حاليا على ارخبيل دهلك ( Dahlak ) وميناء مصوع على الساحل الافريقي المواجه للمتلكات الادريسية ، واذا سيطرت على مجموعة جزر الفرسان ، فانها ، في هذه الحالة ، ستسيطر على طريق البحر الاحمر المؤدى الى الهند ، اما بالنسبة الى الجزيرة العربية ، فانها ستستغل جزر الفرسان ( كما تأمل ، بدون شك ، استغلال ( Dodekanneses ) في الاناضول كقاعدة للتغلغل التجارى والسياسي . ان كلتا الحالتين ستؤثران بشدة على توازن القوى الموجودة في شبه الجزيرة العربية ، كما ان ذلك سيحرج سياسة الحكومة البريطانية تجاه السياسة العربية ... ان ابعاد الايطاليين من جزر الفرسان مسألة حيوية للمصالح البريطانية ، كما ان الاتفاقية الملحقة مع الادريسي قد وفرت حماية هذه المصالح بأيدينا (٥) .

لقد استفاد الادريسي من الحرب الايطالية ـ العثمانية فسيطر على جزر الفرسان في شهر اذار ١٩١٢ على الرغم من فقدها مرة اخرى في شهر تشرين الاول ١٩١٣ . وقد ابدى الالمان ، الذين حاولوا الحصول على ترخيص بأنشاء مستودع للفحم في عام ١٩٠١ ، اهتماما مجددا في الجزر وقدموا طلبها للحصول على امتياز فيها ، الا ان العثمانيين رفضوا الطلب بحجة انهم يفضلون اعطاء الامتياز للعرب (٦) . وفي الواقع ، منح يوسف عاصم ، وهو تاجر قهوة وسكر من اسطنبول يتعامل بشكل رئيس مع الحجاز واليمن (٧) امتيازا من الحكومة العثمانية لاستثمار النفط في جزر الفرسان (٨) . وفي عام ١٩١٠ شرع وليام هاباكوك ( William Habakkuk ) ، وهو مهندس تعدين من

اسطنبول ، في مفاوضاته مع عاصم لشراء او نقل الامتياز . ونظرا لعدم تمكن عاصم من البدء بعمليات الاستكشاف في المنطقة لتأزم الاحداث هناك ، قدم طلبا لتمديد فترة العقد وتخويله اجراء عملية البيع .

كان هاباكوك يتفاوض نيابة عن شركة النفط الشرقية ، على ان يحول الامتياز الى اسم مدير الشركة جورج روجرز ( George Ryers ) . ووافق عاصم على قبول مبلغ ٣٠٠٠ جنيه استرليني نقدا يتم دفعه حالما تتم اجراءات التحويل ، كما سيتسلم ايضا مجموعة من الحصص في الشركة التي سيجرى انشاؤها للعمل في حقول الفرسان . وفي عام ١٩١٢ قررت شركة النفط الشرقية ، قبل التوصل الى تسوية نهائية ، الحصول على رأى الخبراء حول الموجودات النفطية ، وعهدت بالموضوع الى الجيولوجي البروفسور ويد ( Professor Wade ) لزيارة الحقول . ويظهر من تقريره انه متحمس : " أعتقد ان الدلائل تبشر بالنجاح من وجهة نظر تجارية " (٩) . وعلى هذا الاساس تم تسجيل شركة نفط جزر الفرسان لدى سجل التجارة في شهر ايار ١٩١٢ برأسمال اسمي مقداره ١٦٠٠٠٠ جنيه استرليني سعر السهم الواحد جنيه استرليني . ( ويبدو ان ١١٥,٠٠٠ سهم مما يتم اصداره يجب ان يدفع بالتمام نقدا وان تستلمه شركة النفط الشرقية المحدودة - مع ٣٥٠٠ جنيه استرليني نقدا - وعلى ان تعتبر الاسهم المباعة الى الحكومة العثمانية اسهما ممتازة ) .

وقد تعهدت شركة النفط الشرقية بأن تدفع الى أ . هـ . براون مبلغ ٢١,٥٠٠ جنيه استرليني نقدا و ١٦٥,٠٠٠ جنيه استرليني على شكل اسهم مدفوعة في شركة نفط جزر الفرسان ( من الـ ١١٥,٠٠٠ سهم المذكورة في اعلاه ) (١٠) . الى أ - هـ . براون ( A. H. Brown ) (١٠) .

وفي اذار ١٩١٣ ، قدم عاصم وهاباكوك طلبا الى وزارة التعدين العثمانية بتحويل الملكية الى روجرز ، وهو مرشح هـ . هـ . رشتون

( H . H . Rushtom ) ويعمل متعهدا حرا ومالكا لا سهم في شركة نفط الفرسان المحدودة . وقد رفض مجلس الوزراء هذا الطلب بحجة " انه لا ينصح بالسماح للاجانب للعمل في اراضي يحتلها " المتمرد " السيد محمد الادريسي (١١) . وقبل الاوان قامت شركة النفط الشرقية بنقل الامتياز الى شركة نفط جزر الفرسان (١٢) . وقامت السفارة البريطانية في اسطنبول بعدد من الاحتجاجات في شهري آب وايلول على رفض مجلس الوزراء تخويل او نقل الاحتجاجات وقداضيف الموضوع للمطالب البريطانية من الحكومة العثمانية اثناء المباحثات التي جرت في لندن مع حقي باشا بسبب زيادة العثمانيين في عوائد الضرائب وتكوين الاحتكارات (١٣) .

وبناء على اخذ التعهد بأن الشركة هي بريطانية صرفة تقريبا ، تم الايعاز للسفير البريطاني في اسطنبول في ٢٩/١/١٩١٤ اعلام الدولة العثمانية ان تحويل ترخيص جزر الفرسان الى روجرز " شرط ملح " للاتفاقية البريطانية تجاه الاحتكارات العثمانية واضاف السفير ان مادة في الاتفاقية المقترحة مع الدولة العثمانية قد اتفق عليها فعلا مع حقي باشا الذى كان ممثلا للدولة العثمانية في لندن . لقد كانت النتيجة الاولى ابعاد عاصم الى سينوب ( Sinope ) ، الا ان التحويل النهائي للاتفاقية لم يصادق عليه مجلس الوزراء العثماني حتى ١١/٣/١٩١٤ ، وتم الانتهاء من كل شيء في شهر نيسان (١٤) .

وبحلول ١٣/١٠/١٩١٤ اوضح رشتون للحكومة البريطانية ان الشركة ، من اجل الحفاظ على حقوقها ، يجب ان تبدأ عمليات البحث والتنقيب خلال ثلاثة اشهر ، واستفسر من وزارة الخارجية في حالة وجود اية مخاطر من القيام بهذا . واضاف ان الادميرالية البريطانية لها الحق في طلب تجهيزات كبرى نفطية من الشركة . وقد اجيب رشتون بالانتظار للتطورات السياسية الجارية في الدولة العثمانية قبل ارسال اية بعثة الى البحر الاحمر . وبعدما سيطر الادريسيون

على جزر الفرسان في عام ١٩١٥ لما استفسر رشتون حول استمرار اسم الشركة ، او اذا كان باستطاعته اجراء التنقيبات ، ومن جديد طلبوا منه الانتظار: وقد ارتأيت وزارة الخارجية في استمرار شرعية الامتياز . يضاف الى ذلك " انه ليس من العملي ارسال اية بعثة للمنطقة " (١٥أ) . في ضوء استمرار الاعتداءات في المنطقة .

ولم يسمع اى شيء حتى عام ١٩١٨ عندما استفسر رشتون اذا كان من الضرورى تسجيل اسم الشركة بامتياز النفط مع ملك الحجاز ، او ان تسمح الحكومة البريطانية له بالبدء بعمله هناك . وكان الجواب ان جزر الفرسان لاتقع تحت سيطرة ملك الحجاز . وفي شهر اذار ١٩١٩ لاحظ الوفد البريطاني لموتمر السلام في باريس انه من الصعب اعتبار ترخيص التنقيب نافذا من الادريسيين الذين يرغبون باعتراف الاخرين بسيادتهم على الجزر . ويبدو ان الحكومة البريطانية تنظر الى الامر كالتزام لاسناد ( رشتون ) في الحصول على امتياز جديد من الادريسيين ، لذلك المفوض السامي في مصر ابلغ عدن للتأكد من موقف الادريسي تجاه منح امتياز جزر الفرسان الى رشتون " في ضوء الاعتراف الرسمي المتوقع بسيادة الادريسيين على الجزر " (١٦) . وبعد عدة ايام ابرقت وزارة الخارجية الى عدن .. دونما فائدة (١٧) . وقام السيد محمد بأبلاغ بريطانيا انه سينظر في طلب رشتون (١٨) ، الا انه في الثاني عشر من ايار ارسل الادريسي يبلغ عدن انه غير ملزم بالاجراءات التي تمت بين الدولة العثمانية ورشتون قبل الحرب العالمية (١٩) . ويبدو واضحا اهتمام الادريسي بمنح الامتياز عندما قدم طلبا في اذار ١٩١٩ للحصول على خدمات خبير لكتابة تقرير عن حقول نفط جزر الفرسان . وعندما لم تجب عدن على هذا الطلب ، اتصل السيد مصطفى بالممثل البريطاني في شهر ايار في العام نفسه ، الا انه يبدو ان عدن لم تتخذ اى اجراء في هذا الخصوص لمدة عام لاحق (٢٠) .

لم تبد الشركات البريطانية اهتماما كبيرا بجزر الفرسان حتى شهر اذار ١٩٢٠ ، عندما قدم رشتون طلبا الى وزارة الخارجية يستفسر فيه عن امكانية ارسال بعثة الى الجزر . ولكنهم .. طلبوا منه الانتظار في هذه المرة — حتى يمكن التوصل الى قرار تجاه وضع جزر الفرسان المستقبلي في معاهدة السلام مع الدولة العثمانية (٢١) . ويعتقد ان وزارة الخارجية ارادت مجاراة الادريسي بعدم حصول رشتون على امتياز الفرسان ، متناسية ان بريطانيا قد اعترفت بسيادة الادريسي على جزر الفرسان في المعاهدة البريطانية — الادريسية الموقعة في عام ١٩١٧ .

وفي اواسط عام ١٩٢٠ كان من المتوقع توقيع معاهدة السلام مع الدولة العثمانية — كما تعهد اللنبي مسألة طلب السيد محمد في الحصول على خبير لدراسة جزر الفرسان ، واخبر عدن انه لا يمكن توفير الا خدمات خبير غير حكومي . وتساءل اللنبي فيما اذا كان الادريسي مستعدا لدفع اجور مثل هذا الخبير . وتساءل الاخير عن الكلفة التقديرية .. وقبل التوصل الى نتيجة ابلغت القاهرة ، وبشكل سري ، عدن التريث في الموضوع (٢٢) . وقد تم التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا في ١٠/٨/١٩٢٠ ، الا انه لم تتم المصادقة عليها . وقد نصت المادة ٣١٣ على كل دولة تحصل على اراض كانت سابقا في ظل الامبراطورية العثمانية يجب ان تتنازل عن العوائد والاجور التركية لاصحاب الامتيازات . ولكن ، وفي حالة رفض الادريسي الاعتراف بالاتفاقيات التركية ، اضطرت شركة رشتون الى تصفية اعمالها في كانون الاول ١٩١٩ .

وفي تموز ١٩٢٠ اتصل الممثل البريطاني بالقاهرة واقترح امكانية اعادة اتصال الادريسي بممثلي شركة رشتون وخصوصا بعدما سمع الممثل البريطاني باقتراح تحويل حقوق شركة نفط جزر الفرسان الى السادة كوري واخوانه ( Messrs Cory Bros ) في كارديف . وقد اشار الممثل البريطاني في

رسائلة مع لندن الى مسح البروفسور ويد لجزر الفرسان نيابة عن رشتمون " واحتمال توفر النفط في جزر الفرسان مما يمكن ان يؤدي الى اقتراح نافع" . واشار الوكيل المحلي لشركة كوري واخوانه ان شركته كانت تتفاوض مع رشتون بخصوص الامتياز . اما الممثل البريطاني فقد تساءل لماذا لا يتم التفاوض حول امتياز جديد من خلال المطلية ، واقترح جس نبض الادريسي (٢٣) .

وبينما كان الممثل البريطاني يقترح هذه المقترحات الى وزارة الخارجية ، فأن شركة كوري واخوانه لم تكن عاطلة عن العمل .. في الخامس عشر من شهر آب اقترحت الادريسي منحه نسبة ٣٪ من العوائد " لجميع المنطقة " في جزر الفرسان على الرغم من توفر الحقول في اقصى الجنوب الغربي للبحر (٢٤) . وفي الحادي والثلاثين من شهر اب نصح الممثل البريطاني السيد محمد بانتظار عروض اخرى . ووافق الادريسي واعلن بعد ستة عشر يوما انه على استعداد للنظر في طلب تقدمه شركة نفط جزر الفرسان الاصلية ، بشرط عدم " استنادها في مطلبها على امتيازات منحتها سابقا الحكومة التركية " . واعلن كذلك انه يخطط للاعلان عن الموضوع في الصحف البريطانية (٢٥) .

وابلغ الممثل البريطاني شركة كوري واخوانه في السادس عشر من ايلول ان الادريسي يقوم حاليا بدراسة طلبهم (٢٦) . وبرز منافس اخر على مسرح الاحداث : فقد وصل الكوماندر كرافورد ( Commander Craufurd ) والميجور هولمز ( Major Holmes ) ، نيابة عن النقابة العامة والشرقية ( Eastern and General syndicate ) الى عدن في طريقهم الى الادريسي . وكان كراوفورد على معرفة بالمنطقة لعمله هناك اثناء الحرب عندما خدم في دوريات البحر الاحمر ( Minto ) ، ولم يكن يهدف في الحصول ، على امتياز للتنقيب عن النفط حسب ، وانما لامتياز يسمح له بالغطس بحثا عن اللؤلؤ ومواقع الملح في ( Salif ) . ولكنه

قبل ان يقابل الادريسي تم الاقتراح اليه باهمال موضوع امتياز مواقع الملح في ( Salif ) حتى تنتهي لجنة تسوية اراضي الجزيرة العربية من اعمالها .
وقدم له الممثل البريطاني مساعدة كبرى بتزويده برسالة تعريف الى الادريسي وتوجيه المسؤول الاداري في كاماران ( Kamaran ) لمساعدة كراوفورد في تعرفه بمنطقة ( Salif ) .

وقد عانت بقية الشركات التي كانت تأمل في الحصول على الامتيازات من نكسه كبرى في شهر تشرين الاول عندما ابرقت وزارة الخارجية الى عدن تقول اذا لم يحدد مستقبل الجزيرة العربية " بشكل نهائي " ، فأن الادريسي " ليس بموقع يمكنه ان يمنح امتيازات نافذة في ( Salif ) أو اية مواقع اخرى . يرجى ابلاغ الميجور هولمز ، اننا ، ليس لهذا السبب وحده ، لانستطيع تقديم المساعدة ، وانما لأننا ايضا لانستطيع التعهد بالاعتراف بأي امتياز يمنحه الادريسي له " .

ولم يكن ممثلوا النقابة العامة والشرقية على علم بموقف وزارة الخارجية . وهم في طريقهم الى الادريسي . ودعاهم الادريسي لزيارة جزر الفرسان للنظر بأنفسهم في امكانية ايجاد النفط بكميات تجارية ثم تبدأ المفاوضات بعد ذلك . وفي العشرين من شهر تشرين الاول ذكر الادريسي إنه لو منح الامتياز فأن المسلمين سيقولون " انني قد بعت الجزيرة الى المسيحيين " . ومن اجل عدم الصدام مع الرأى العام فأنه سيتصرف وفقا للشريعة التي تنص على وجوب ذهاب خمس انتاج المنجم الواحد الى بيت المال او الخزانة . يضاف الى ذلك ، ان الشركة التي ستحصل على امتياز ( Salif ) يجب ان تدفع نفقات القوة العسكرية التي تحدد لحمايتهم . واذا وافقت الشركة على هذه المقترحات فأن السيد مصطفى سيذهب الى عدن للبدء بالمفاوضات مع النقابة ( ٢٨ ) .

وعند الوصول الى هذه المرحلة حدد هولمز عروضه التي نصت على منح نسبة ١٥٪ كأسهم في رأس مال الشركة العاملة في مناجم ( Salif ) اضافة الى

٢٥٠ جنيها استرلينيا شهريا كنفقات للحماية ، او شلن واحد مقابل كل طـــن من الملح المستخرج ، وعوائد بقيمة ٢٥٠ جنيها . وبالمثل يمنح الادريسي نسبة ١٥٪ كأسهم في الشركة العاملة في حقول الفرسان و ٢٥٠ جنيها استرلينيـــا كنفقات للحمايـــة (٢٩) .

وفـي تلك الاثناء اوضح الايطاليون عن اهتمامهم في الحصول على امتياز جزر الفرسان .. اذ جاء فـي تشرين الاول ١٩٢٠ اثنان من الايطاليين الـى جيزان ( Jizan ) ، الا ان السيد مصطفى ابلغهم بعدم مناقشة الموضـوع حتى تتم تسويـــة السلام مع تركيا .

وجاءت منافسة اخرى بشخص الميجور غولدى ( Major Goldie ) الـذى كان يعمل في المكتب العربـي فـي القاهرة ، واصبح فيما بعد نائب الوكيـــل البريطاني فـي جده ، عندما وصل الى عدن كممثل عن شركة كوكس الماليـــة ، واعرب عن امله في لقاء السيد مصطفى . وفي شهر كانون الثاني ١٩٢١ ابلــغ الممثل البريطاني الميجور غولدى بعدم وجود فائدة من الانتظار في عدن لرؤيـة السيد مصطفى . وفي تلك الاثناء عاد هولمز وكراوفورد الى عدن ، وتسلمـــا التعليمات من مقراتهم الرئيسة بعدم الدخول في اية مفاوضات (٣٠) .

من هذا يتضح ان بريطانيا كانت حذرة بالسماح للادريسي بمنح تراخيـص الامتيازات ، لانه سيتم تذكير القوى الاخرى بعدم اتخاذ اى قرار تجاه سيـادة اجزاء كبيرة من الامبراطوريـــة العثمانية السابقة في جنوب غرب الجزيرة العربية . ومن ناحية اخرى ، لم يكن هناك مبرر لرفض بريطانيا بعدم السماح ببيـــع الامتيازات ، لانه تم الاعتراف بسيادة الادريســي على جزر الفرسان فـــي المعاهدة البريطانية — الادريسيـة الموقعة في عام ١٩١٧ .

وفـي هذه المرحلة كان من الضرورى الرجوع الى محاولة رشتون فـــي تأمين امتياز جزر الفرسان . ففي اوائل عام ١٩٢٣ تقدم بطلب للسماح له بالبـدء

بالحفر في الجزر ، الا ان عدن اعلمته انه لا يمكنها اعطاء ترخيص بذلك الا اذا تحدد موقع الجزر بتنفيذ اتفاقية السلام مع تركيا (٣١) . وعندما لم يحدد موقع جزر الفرسان في مسودة الاتفاق مع تركيا ، ابلغت عدن ان " تنظر عدن بعين العطف " لكل المحاولات التي يبديها رشتون أو " اى من الرعايا البريطانيين" لتأمين الامتياز ، كما تم ابلاغ عدن مجددا ان تبدى الأفضلية لمطالب رشتون : ان يعطى " مثل هذه المساعدة غير الرسمية بهذا الخصوص كما يبدو الامر مناسبا " (٣٢) .

ومضت اشهر ثلاثة قبل ان يرسل رشتون الى عدن السيد هيلد ( Mr. Heald ) الذى اعلن ان الامتياز الاصلي هو في ايدى مجموعة تدعى نقابة ريفز المحدودة ( Reefs Syndicate Ltd. ) ، وانه مخول في المتابعة والحصول على الامتياز (٣٣) . واقترح الممثل البريطاني في عدن على السيد هيلد القيام بزيارة فضل الدين ، وهو موظف بريطاني مرتبط بالادريسي في الحديده ، من اجل التشاور معه حول افضل السبل التي يجب اتباعها . وفي شباط ١٩٢٤ توجه الى جيزان للبدء بالمفاوضات، الا انها لم تأخذ شكلا حميدا منذ البداية . وقد اخبر ( Ba Suhay ) ، وهو احد مستشارى الادريسي البارزين ، هيلد ان السيد على يرفض ، بعد تسنمه الامور والمقاليد ، الاعتراف بنفاذ الامتياز الذى منحته تركيا : لان الادريسيين يرفضون الاعتراف بمواد معاهدة لوزان ، والتي ، بموجب البروتوكول ١٢ للمادة ١٩ قد تم تحديد نفاذ فاعلية الامتيازات التي منحتها الامبراطورية العثمانية حتى في الاراضي التي انفصلت عنها . وانتهت المباحثات في جيزان باعتراف الادريسي ان لهيلد " حقا ادبيا " في الحصول على الاسبقية تجاه بقية الشركات بشرط ان تكون عروضه مساوية لعروض الشركات الاخرى . وفي تلك الاثناء تغير موقف الحكومة البريطانية ، وابلغ هيلد في السادس والعشرين من شباط ان الحكومة البريطانية لن تضغط

رسميا على الادريسي لصالح اى من الطلبات البريطانية (٣٤).

لم يتخذ رشتون خطوات اخرى للحصول على امتياز جزر الفرسان حتى حلول اواسط عام ١٩٢٥ عندما تقدم بطلب الى وزارة المستعمرات للسماح له بزيارة جزر الفرسان. وفي ذلك الوقت تغيرت الاوضاع السياسية من جديد: فالقتال كان ناشبا بين الادريسيين والاماميين قرب ( Luhaiyah ) واخبروا رشتون ان الاوضاع غير مناسبة للقيام بالزيارة (٣٥). وكذلك، كان الادريسي يؤكد، مقابل منح الامتياز، على ضرورة تجهيزه بالذخائر من اجل الاستمرار في حربه ضد الامام يحيى. ولم يكن امام الممثل البريطاني الا ابلاغ رشتون بأن الهدف ليس واضحا من زيارته للمنطقة طالما انه لا يستطيع دفع قيمة الامتياز بالاسلحة نظرا لاعلان حياد بريطانيا في ذلك الصراع (٣٦).

وفي شهر تشرين الاول ١٩٢٥ أعرب يوسف عاصم، صاحب الامتياز الاول، عن رغبته بالاتصال مع المجموعة البريطانية، واعلن رشتون، كنتيجة لاحقة، في كانون الثاني ١٩٢٦ عن رغبته في مناقشة موضوع امتياز جزر الفرسان مع الحكومة البريطانية، الا انه أبلغ ان الوضع غير مستقر وانه من غير المتوقع تحقيق اى شيء (٣٧)، على الرغم من تسلم عدن في اواسط شهر كانون الاول نسخه من رسالة الادميرالية الموجهة الى وزارة الخارجية والتي ابدت فيها امتعاضها لاحتمال حصول الايطاليين على امتياز جزر الفرسان (٣٨).

وبعد ان خفت حدة الخلاف بين العلاقات الادريسية والامامية في شهر تموز ١٩٢٦، طلب رشتون من جديد من وزارة المستعمرات السماح له بزيارة جزر الفرسان. وقد امتنعت الحكومة البريطانية، في جوابها له، من تقديم النصح له فيما يخص الخطوات الواجب اتباعها في مهمته. كما تم ابلاغه ايضا اتفاق الادريسي مع شركة بريطانية اخرى حول جزر الفرسان والامتيازات الاخرى، الا ان رشتون، الذى لم يساوره اليأس، تقدم بطلب

جديد لوزارة المستعمرات في ٢٣ / ٨ / ١٩٢٦ بطلب فيه ان تقدم الوزارة المذكورة بابلاغ الادريسي بادعاءاته الاولى بخصوص امتياز جزر الفرسان . وقد اجابت وزارة المستعمرات في شهر ايلول ان الحكومة البريطانية لا يسعها التدخل في الموضوع ( ٣٩ ) .

ظهرت اهتمامات الشركات الاخرى النفطية في المنطقة بحلول عام ١٩٢٢ . فقد حصلت النقابة العامة والشرقية على امتياز من ابن سعود مقابل ٢٠٠٠ جنيه استرليني ( ٤٠ ) ، وتوصلت الى الاتفاق مع الادريسي للحصول على امتياز استغلال مناجم الملح في شبه جزيرة ( Salif ) ، وموافقته على تجهيز الادريسي بآلة لصنع الخرطوش ، وفي ٢١ كانون الاول اقترح الممثل السياسي في عدن لوزارة المستعمرات ان تخول النقابة تجهيز الالة موضوع البحث ( ٤١ ) ، وبهذا سيتوفر بديل مناسب للحكومة البريطانية في تجهيز البنادق او الذخائر للادريسي ( ٤٢ ) .

وارسلت النقابة نسخه من الاتفاق مع الادريسي الى عدن من اجل المصادقة عليه ، الا أن الممثل البريطاني ابلغ الادريسي ان بريطانيا لا توافق على منح امتياز مناجم الملح بشكل مباشر . كما تم ابلاغ النقابة بالمثل طالما ان الحكومة البريطانية لا تعترف بسيطرة الادريسي على ( Salif ) ، فأن الممثل البريطاني لا يمكنه تقديم المساعدة اثناء مفاوضاتهم مع الادريسي ( ٤٣ ) وقد اعلنت وزارة الخارجية في ١٦ / ١ / ١٩٢٣ انها لن تتخذ موقفا تجاه تجهيز آلة صنع الخرطوش . الا انه قبل ان تتم الصفقة بين النقابة والادريسي رفضت الحكومة البريطانية السماح بتنفيذها بحجة " ان الوقت المناسب لم يحن بعد " ، واضافت انها تقترح ان يمنح الادريسي حقوق الامتياز بأسرع مايمكن وحالما تسنح الفرصة السياسية المناسبة ( ٤٤ ) . وحاولت احدى الشركات المحلية الحصول على امتياز ( Salif ) مما ادى ان تبلغ وزارة المستعمرات السلطات

في عدن تقديم اقصى انواع المساعدة للنقابة في مفاوضاتها الجديدة مع الادريسي (٤٥).

كان الامتياز الوحيد في اراضي الادريسي الذى تمت المفاوضة عليه وتنفيذه بشكل فعال بعد الحرب العالمية مباشرة هو تزويد الكيروسين الى الحديدة . وقد تم بيع هذا الى حسن علي وهو تاجر رئيس في عدن ، في عام ١٩٢٣ أو ١٩٢٤ ، وعندما سيطر الامام على الحديده في عام ١٩٢٥ سمح لهذا الامتياز بالاستمرار ، وعند نفاد مدته منح الامام الامتياز الى شركة ايطالية (٤٦).

وفي شهر آب ١٩٢٤ استدعى السيد مصطفى في الحديدة هولمز الذى كان في بغداد ، وعرض عليه امتياز مناجم ملح ( Salif ) مقابل تجهيزات عسكرية . ووصل هولمز الى ميناء البحر الاحمر في بداية ثورة السيد مصطفى ضد السيد علي ، ولما لم يتوصل الى اتفاق مع السيد مصطفى غادر الحديدة متوجها الى جيزان حيث التقى بالسيد علي الذى عرض عليه امتياز مناجم ( Salif ) اضافة الى امتياز جزر الفرسان عند انتهاء الحرب الاهلية . وتعهد هولمز بعدم مساعدة السيد مصطفى ، والعمل على اقصاء فضل الدين ، الذى كان متورطا بشكل رئيس في المؤامرات الدائرة ، من الحديدة.

وعاد هولمز الى جيزان في شهر شباط ١٩٢٥ لاكمال المفاوضات الخاصة بامتيازات ( Salif ) وجزر الفرسان ، فوجد امامه اهتمامات حسن علي ومكامرى ( Makamri ) (٤٨). وعلى اية حال ، كان من المتوقع دخول قوات الامامية في الشهر التالي الى الحديدة ، ويقال ان السيد علي قد وعد الايطاليين بامتياز جزر الفرسان مقابل الحصول على الذخيرة ، وابقى امتياز ( Salif ) لهولمز مقابل مبالغ نقدية (٤٩).

ومنذ عام ١٩٢٤ ، كان السيد علي يشكو من نقص في الاموال ، وراودته فكرة بيع حقوق الامتياز لمن يستطيع الدفع اكثر من الاخرين (٥٠) ، وقد برز

في هذا خطر كبير على المصالح البريطانية وخصوصا اذا مالاحظنا ان الايطاليين قد قدموا عروضا جديدة لكلا الامتيازين اضافة الى فتح قنصلية لهم في الحديدة (٥١) . وكانت بريطانيا على استعداد للسماح للنقابة العامة والشرقية في شحن الاسلحة للادريسي ، في شهر اذار ١٩٢٣ ، وقد وافق الاخير على الالتزام باتفاقية ( St. Germain - en - Laye ) . وهكذا .. اعلنت النقابة استعدادها لشحن ذخيرة ( LeGras ) كجزء من المدفوع للحصول على امتياز جزر الفرسان (٥٢) وفي شهر نيسان ابلغ هولمز الادريسي ، عندما التقيا في قمران ( Kamaram ) ، انه سيجهز الاسلحة اذا وقع الادريسي على اوراق منح الامتياز . الا ان المسؤول الادارى ابرق بالموضوع الى عدن نظرا لتجدد الاشتباكات بين الادريسي واليمن . وقبل تسلم اى جواب من لندن — حيث ارسلت اليها المعلومات من عدن — رفض السيد علي ، متناقضا مع رأى والده ، توقيع الامتياز مع هولمز ، الذى قام ، بدوره ، بالغاء طلب ارسال الذخيرة . وبعد اسبوع واحد غير الادريسي رأيه وعرض على هولمز توقيع الامتياز مقابل مبلغ يدفع مقدما يبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار و ١٠٠٠ صندوق من الذخيرة . وتسلم الممثل البريطاني بعد يومين تعليمات من لندن بعدم السماح بنقل الذخيرة الى الادريسي بحجة ان ( اتفاقية نقل السلاح ) ترفض تزويد الذخيرة الحربية الى الحكومات غير المستقرة ، كذلك تنص المعاهدة الموقعة في عام ١٩١٧ بين بريطانيا وعسير على الحماية البريطانية في حالة " الهجوم الاجنبي " (٥٣) . وقد تم الاستنتاج ان السيد علي قام بالغاء بعض قراراته خوفا من ان يؤدى اتفاقه مع المسيحيين الى عزله عن بعض قبائله (٥٤) .

وقامت الحكومة البريطانية ، عقب قرار منع النقابة من تزويد الادريسي بالاسلحة ، بالاتصال بالحكومتين الايطالية والفرنسية والطلب منهم عدم ارسال الاسلحة الى الامام يحيى او الادريسي (٥٥) .

وابدت بعض الشركات الاخرى اهتماما خاصا بالحصول على الامتيازات في المنطقة . فقد قامت شركة ( W. & A. Graham ) بتقديم طلب الى القاهره للحصول على اجازة تعدين للتنقيب في جزر الفرسان في عام ١٩٢٢ ،الا انه تم ابلاغها أن الجزر لاتقع تحت الادارة البريطانية (٥٦) . وفي شهر اذار ١٩٢٦ تقدم السير ( A . T . Wilson ) ، من شركة النفط البريطانية - الفارسية ، بطلب الى الحكومة البريطانية حول الامتيازات التي سمع انها منحت في عام ١٩٢٣ لمجموعة ( Shell mex ) . وفي هذا اشارة لاتفاقية ، لم تكن معروفة سابقا ، تدعي ان السيد مصطفى قد تفاوض مع ( Alexander Urquhart ) نيابة عن مجموعة ( Shell Mex ) . وقد أعلن السيد مصطفى انه سحب وثيقة كان السيد محمد قد وقعها قبل شهر من وفاته ، وانه لم يبلغ ( Urquhart ) بموافقة السيد محمد حول الامتياز (٥٨) .

واعتبر الممثل البريطاني في عدن هذه الاتفاقية غير نافذة على الرغم من اعتراف السيد مصطفى انه سبق ان تفاوض على هذه الاتفاقية (٥٩) .

وفي ١٩٢٦/٥/٤ حصل كراوفورد ، نيابة عن النقابة العامة والشرقية ، على امتيازات ثلاثة . وفي ضوء هذه الاتفاقية بين الادريسي والنقابة قررت شركة النفط البريطانية - الفارسية عدم التدخل في شؤون جزر الفرسان (٦٠) .

خلال تلك الفترة ، وفي ١٩٢٥/١١/١٥ ، ابرق الادريسي الى السيد العربي في عدن بالتوجه الى جيزان لاستكمال اجراءات المفاوضات حول امتيازات كيروسين جزر الفرسان ومناجم ملح ( Salif ) - بحيث يصبح الاخير نافذا اعتبارا من اخلاء قوى الامام لشبه جزيرة ( Salif ) (٦١) . وكان شهر تشرين الثاني من الاشهر الحرجة للادريسي بسبب وصول قوات الامام يحيى حتى شمال منطقة ( Midi ) ، وقد شكل هذا تهديدا مباشرا لعاصمة

الادريسي ( Sabya ) . وفي تلك الفترة كانت قوات ابن سعود في طريقها الى ( Sabya ) . وابلغ الادريسي ابن العربي ان يبرق الى هولمز ثم الى الممثل البريطاني من اجل الحصول على الذخائر . وقد وعد الاخير بارسال طلبه الى وزارة المستعمرات ، الا انه لم يتوقع ان تغير بريطانيا سياستها المحايدة تجاه الحرب بين الادريسيين والاماميين (٦٢) .

وصل الى جيزان في شهر اذار ١٩٢٦ كراوفورد نيابة عن النقابة العامه والشرقية حيث تفاوض لعقد ثلاث اتفاقيات للامتيازات ، الا انه بعد عدة ايام الغاها الادريسي جميعا (٦٣) . وفي الشهر التالي وصل هولمز الى جيزان ، وكان اكثر توفيقا ونجاحا في مفاوضاته . ورجع الى عدن في الخامس عشر من شهر ايار ، وابلغ الممثل البريطاني انه قد حصل على امتياز جزر الفرسان مقابل تقديم مبلغ من المال ، وامتياز مناجم ملح ( Salif ) بشرط ان توفر النقابة الذخيرة (٦٤) . وفي الحادى والعشرين من شهر ايار رجا كراوفورد من الممثل البريطاني الحصول على موافقة وزارة المستعمرات لمنع تصدير الذخيرة الى الادريسي (٦٥) ، فابرق الاخير الى لندن يبلغها بضرورة تقديم كل المساعدات الممكنة للنقابة : وتساءل عن سبب احجام النقابة عن تزويد الادريسي بالذخيرة ( في حين يتلقى الامام السلاح من الايطاليين ) من اجل " الحماية المباشرة للامتيازات في المنطقة " (٦٦) . ووصل جواب وزارة المستعمرات في العشرين من شهر ايلول يخول فيه النقابة تجهيز وتزويد الادريسي بالسلاح " من اى مصدر كان " (٦٧) .

لقد حاولت النقابة ، من قبل ، الحصول على موافقة السلطات الرسمية في عدن لاحتلال اراضي في قمران ( Kamaran ) لتسهيل مهمة استغلال منطقة ( Salif ) ، وقد تم رفض هذا الطلب لعدم الاستقرار في وضع سيادة الجزيرة المستقبلية . وذكر انه من المستحيل اجراء ترتيبات لبيع

او تأجير هذه الارض . وكان تشرتشل ، وزير الخزانة ، على استعداد لمنح النقابة "كل مساعدة ممكنة لاحتلال الارض اذا كان لمثل هذه الاتفاقية اية فائدة " (٦٨).

وقد جرت مناقشة لتغيير السياسة البريطانية طالما كان هدف الامام يحيى ازالة الادريسي مما ستكون النتيجة احتلال جزر الفرسان ومنح الامتياز لاحدى الشركات الايطالية . وعلى هذا الاساس كان تزويد السلاح للادريسي ضرورة رئيسة من اجل بقاء الامتياز في ايد بريطانية . كما ان هذا التزويد سيساعد رجال الصناعة البريطانية . وفي ظل هذا ، تم ابلاغ الحكومات الفرنسية والبلجيكية والايطالية واليابانية انه لا يوجد حظر لتصدير السلاح الى اليمن وعسير اذا تمت العمليات في ظل بنود ومواد ( اتفاقية نقل السلاح ) (٦٩).

فوجئت ايطاليا بالنجاح الكبير الذى حصلت عليه الشركة البريطانية ، ولم تصنع وقتا في جعل الامتياز غير نافذ المفعول . فقد تم ارسال احد الموظفين الايطاليين الى صنعاء لمناقشة الموضوع مع الامام (٧٠). وجهز الايطاليون في شهر ايار اثنين من المدافع الثقيلة للدفاع عن ( Salif ). وبعد شهرين كان الامام يستعد لاحتلال جزر الفرسان ، و ( Midi ) و ( Luhaiyah ) (٧١). وقاد ( Gasparini ) حاكم ارتيريا بعثة رسمية الى الامام انتهت مهمتها في توقيع المعاهد الايطالية - اليمنية. وفي خضم المحادثات البريطانية - الايطالية في روما ضغط الايطاليون في تأكيد مطالبهم بالتجارة مع جزر الفرسان من اجل مساعدة تطوير اقتصاد ارتيريا (٧٢). وقد ادت المخاوف البريطانية تجاه المخططات الايطالية ضد ( Kamaran ) وجزر الفرسان الى قيام وزارة الخارجية في شهر كانون الاول ١٩٢٦ بابلاغ الحكومة الايطالية انها لن تسمح لاية قوة اوربية ان تضع قواتها على اى من الجزيرتين (٧٣).

وفي ضوء الخطر الذى احست به بريطانيا ضد جزر الفرسان ، خولت وزارة المستعمرات السلطات في عدن تزويد النقابة العامة والشرقية بالذخيرة من مخازن المثلية البريطانية في عدن بدلا من انتظار شحنها من اوربا . ووصل كراوفورد الى عدن في شهر ايلول ١٩٢٦ لنقل الذخيرة ، وتحرك في الخامس والعشرين باتجاه جيزان وبحوزته ١٠٠,٠٠٠ اطلاقة من طراز ( Le Gras ) ، الا انه قبل وصوله الى عدن قام بتغيير شروط الامتياز خشية عدم موافقة الادريسي (٧٤) .

وفيما كان الادريسي يتفاوض مع النقابة ، كان السيد مصطفى يتآمر مع كوبر ( Cooper ) ، ممثل شركة النفط البريطانية ـ الساكسونية في الاسكندرية . وقد برر السيد مصطفى ان مفاوضاته في مصر ماهي الا استمرار للمفاوضات السابقة مع نفس الشركة التي كان يمثلها ( Urquhart ) في شباط ١٩٢٣ والتي كانت معطلة موقتا . وعلى اية حال ، اخبر ممثل الادريسي في عدن الممثل البريطاني انهم لن يعترفوا باية اتفاقية تعقد بين ( Urquhart ) والسيد مصطفى ، لان الادريسيين ملزمون بالاتفاقية المعقودة مع النقابة العامة والشرقية (٧٥) . وفي الثامن من شهر ايلول ابرق الممثل البريطاني الى وزارة المستعمرات انه لا يقترح اعطاء كوبر اى اسناد ضد النقابة في حالة وصوله الى عدن من الاسكندرية مع السيد مصطفى (٧٦) . واصدرت وزارة المستعمرات تعليماتها في الثامن عشر من الشهر نفسه الى عدن بعدم تقديم اية مساعدة الى كوبر (٧٧) . وبعد يومين وصل الى جيزان كوبر والسيد مصطفى حيث استطاع الاخير بسهولة اقناع السيد حسن بالغاء الامتياز الممنوح الى النقابة ـ وهو عمل بسيط تجاه التغيرات الفردية التي قام بها كراوفورد لاتفاقية الامتياز التي عقدها قبل فترة قصيرة مع السيد حسن . وفي الثاني والعشرين من شهر ايلول اعلن السيد حسن عن الغاء الاتفاقية المعقودة مع كراوفورد لان النقابة قد فشلت في تنفيذ شروط الامتياز (٧٨) . واكد السيد مصطفى

هذا الى الممثل البريطاني ، مدعيا ان النقابة قد فشلت في دفع القسطين الثاني والثالث باقيام ١٠٫٠٠٠ و ١٥٫٠٠٠ روبيه في المدة المحددة كما ان القرض البالغ ١٠٠٫٠٠٠ روبيه ـ الذى كان الادريسي يهدف بواسطته شراء السلاح ـ لم يتم دفعه . وقال السيد مصطفى ان الامر الثالث يتلخص في ان النقابة قامت بالعديد من التغييرات في الاتفاقية والتي رفض الادريسي قبولها . وكشف السيد مصطفى نسخا من العقد الجديد الذى تم التفاوض عليه ومنحه الى كوبر نيابة عن شركة النفط البريطانية ـ الساكسونية ، وهي فرع لمجموعة ( Shell Mex ) (٧٩) . وقد احتوت النسخه العربية من الاتفاقية مع الشركة البريطانية ـ الساكسونية على ختم السيد حسن وتواقيع السيد مصطفى وكوبر : وقد احتوت على بنود للبحث وانتاج الكيروسين والنفط والقار والاسفلت والغاز الطبيعي واية مصادر نفطية وذلك بعد دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه استرليني . كما احتوت الاتفاقية ايضا على دفع مبلغ جنيه استرليني واحد لكل عشرة اطنان من النفط الخام بعد ازالة الماء والرواسب الاخرى ، وجنيه استرليني واحد لكل اربعين طنا من المادة ـ مثل الاسفلت ـ التي يتم تصديرها . كان كوبر راغبا في تزويد الذخيرة للادريسي مع اخذ الترخيص اللازم من الممثل البريطاني (٨٠) ، وعندما حصل على مثل هذا الترخيص قدم طلبه للممثل البريطاني لاقراضه مبلغ نصف مليون اطلاقة (٨١) .

وفي السادس من شهر تشرين الاول تم ابلاغ كوبر ان الختم صحيح الا انه لا يمكن تطبيق شروط العقد تحت القانون البريطاني ، كما ان الممثل البريطاني لا يتقبل اية مسؤولية للتحكيم بين الادريسي وكوبر في حالة حدوث خلاف بينهما . وفي اليوم نفسه تقدم السيد مصطفى الى الممثل البريطاني بطلب ابلاغ كرافورد انه تم الغاء العقد بينهما ، كما ان بقاءه في جيزان اصبح "غير مرغوبا فيه" . وفي اليوم السابع جرت مقابلة اخرى مع الممثل البريطاني حيث طلب السيد مصطفى من الممثل البريطاني تقديم

المساعدات الممكنة الى كوبر في تجهيزه بالذخيرة (٨٢). ولقد ادى هذا الامر الى وضع السلطات فلقي عدن في وضع محرج : فكرافورد قد تحرك باتجاه جيزان ومعه ٠٠٠ر١٠ اطلاقة من مخازن المثلية ، وكوبر يطلب نفس الكمية ، فابرق الممثل البريطاني الى وزارة المستعمرات يطلب منها رأيا مستعجلا لتسوية موضوع الامتياز لصالح احد الطرفين . ولم تسمح بريطانيا بتجهيز الذخيرة ويشرط لا يتجاوز نصف مليون أطلاقة لشركة النفط البريطانية - الساكسونية حتى الثاني عشر من الشهر . واكدت وزارة المستعمرات ان مثل هذا الاجراء الذى تتخذه الحكومة البريطانية لا يعني الاعتراف بادعاءات الشركة . ولم يجهز الممثل البريطاني بعد اربعة ايام - الى كوبر الذى كان حينذاك مازال في عدن مع السيد مصطفى لعدم اتفاقهما حول أسلوب الدفع (٨٣). كما ان تجهيز الذخيرة يعتمد على تسوية الادريسي للخلاف حول السعر مع الشركة . وفي الثاني والعشرين تم التوصل الى اتفاق بين السيد مصطفى وكوبر (٨٤).

كتب السيد مصطفى الى القبائل - في محاولة لكسب اسنادها ضد السيد حسن - يشرح لهم الصفة الجيدة التي عقدها مع كوبر مقارنة مع الصفقة التي وقعها السيد حسن مع كرافورد . وادعى السيد مصطفى أن كرافورد قد اغتنم فرصة غيابه في مصر من اجل الحصول على الامتياز من السيد حسن . ولما ادرك الاضرار الناجمة عن مثل هذا الاتفاق ، بذل قصارى جهده " ليل نهار " من اجل التوصل الى اتفاق افضل مع كوبر ! لقد كانت اتفاقية السيد حسن هي حصول الدولة الادريسية على ٠٠٠ر١٠ روبيه سنويا مقابل منح كرافورد حق اشغال جميع الاراضي الادريسية لمدة ثماني سنوات ، وحق الدخول لاى " من الاماكن الخاصة " . واخبر السيد مصطفى رجال القبائل ان الاتفاق الذى تمكن من الحصول عليه يفيد الدولة الادريسية مبلغ ٥٠٠٠ جنيه استرليني سنويا و ٣٠٠٠ جنيه استرليني كنفقات للحماية . وكذلك تدفع شركة

كوبر مبلغ ٣٠٠ جنيه استرليني قبل البدء باعمالها . وتساءل : ما الفائدة من تخصيص خمس الانتاج للدولة وهي لا تملك مصفاة او ناقلات ، كما ان الشركة تعهدت بدفع مبلغ ( ١٠ ) آنه لكل طن مما يعني الحصول على ٢٠،٠٠٠ جنيه استرليني سنويا .

وقد احتوت اتفاقية السيد حسن على تجهيز الذخيرة بسعر ١٧ جنيها للصندوق ، بينما تمكن السيد مصطفى من الحصول عليه بسعر ٧،٥ جنيه استرليني للصندوق الواحد (٨٥) . وفي الوقت نفسه ، تعهد كراوفورد باستعادة الذخيرة وهي بحالة جيدة ، الا انه - بنفس الوقت - احتج ضد نشاطات مجموعة ( Shell ) والتي طالب بحمايته منها (٨٦) .

قامت الشركة البريطانية - الساكسونية بارسال مارتن ( Martim ) الى عدن لتسوية الخلافات بين السيد مصطفى وبينهم ، الذى تمكن في ١٩٢٦/١٠/٣١ من التوصل الى اتفاق ادى الى قيام الممثل البريطاني بتزويده بمائة صندوق من الذخيرة . وفي تلك الاثناء لم يتمكن كراوفورد من اعادة شحن المائة صندوق من الذخيرة التي استعارها من الممثل البريطاني لان الادريسي منع خروجها . ونتيجة لذلك وافق الممثل البريطاني على تحويل قرض المائة صندوق الموجودة في جيزان من كراوفورد الى مارتن (٨٧). وبحلول نهاية شهر تشرين الاول بدأت الشركة البريطانية - الساكسونية عملياتها التنقيبية على جزر الفرسان ، وطالبت السلطات في عدن بحمايتها وامدادها بزورق حربي يرافق الجيولوجي الى الجزر . ولم تكن السلطات في عدن قادرة على تقديم يد المساعدة (٨٨) . ووافق ماركوني ( Marconi ) على نصب محطة ارسال على جزر الفرسان وقرر مكتب الارسال الدولي تخصيص اشارة لهم (٨٩) . وفي هذه المرحلة نقلت الشركة البريطانية - الساكسونية امتيازها الى شركة الحقول البريطانية - المصرية ، التي يبدو انها شركة حليفة لها .

ولم يساور اليأس الايطاليين في الحصول على امتياز جزر الفرسان ، وبدأوا بفرض ضغوطهم على سكان حدود الادريسي من اجل اجبار السيد على نقض اتفاقية مكة مع ابن سعود والتوصل الى اتفاق مع الامام : ففي ١/١/١٩٢٧ اشترت باخرة ايطالية تجهيزاتها من جزر الفرسان باسعار خيالية . وزار شيخ جزر الفرسان منطقة جيزان في شهر تموز بتحريض من الايطاليين في محاولة لاقناع الادريسي لتوقيع معاهدة مع ايطاليا (٩٠).

دخول السعوديين :

لقد كانت هناك فقرة في الامتياز الممنوح للشركة البريطانية - الساكسونية تنص على انه في حالة حدوث اية خلافات بين الادريسي والشركة يجب الاحتكام الى الممثل السياسي في عدن . لقد ارادت الشركة الحصول على اعتراف بريطاني لامتيازهم لتأمين ضمان رسمي للشروط والبنود . وقد اعتقد الادريسي ان وجود مصالح تجارية بريطانية في اراضيه ستؤدي الى التدخل السياسي البريطاني في حالة تهديد وجود الدولة الادريسية . وقد كتب الممثل السياسي انه اذا وافقت بريطانيا على فقرة التحكيم ، فانها تكون قد اعطت " موافقة رسمية" للاتفاقية ، وانها اتخذت دورا جديدا في تثبيت مصالحها في بلاد الادريسي بصورة عامة ، وجزر الفرسان بشكل خاص . كما ان مسألة قبول بريطانيا لفقرة التحكيم له علاقة بالسياسة المستقبلية لبريطانيا تجاه الادريسي . واستمر الممثل السياسي في كتابه يقول انه في حالة تكوين علاقات وثيقة مع الادريسي على اسس معاهدة عام ١٩١٧ ، فانه " من السهل اقناعه لقبول قرار الممثل السياسي في عدن حول اى من النقاط بينه وبين الشركة " . واذا كانت السياسة البريطانية تتجه نحو عدم التدخل . فان الادريسي سيعتمد على ابن سعود ، وتكون احتمالات التحكيم تستند على نوع العلاقة بين الحكومة البريطانية وابن سعود (٩١). وفي رسالة اخرى مؤرخة في تشرين الثاني ١٩٢٦ حث

الممثل السياسي الحكومة البريطانية على تجهيز الادريسي بالسلاح لمقاومة الهجوم المحتمل الذى سيقوم به الامام ضد الادريسي (٩٢). ومن اجل حماية المصالح البريطانية على جزر الفرسان طلب الممثل البريطاني وجود احدى السفن قرب تلك الجزر ، ووافقت وزارة المستعمرات في التاسع عشر من شهر تشرين الثاني " لحين التأكد من صحة التقارير الواردة " . وبعد عدة ايام ابلغت الشركة ان " بواخر الحكومة البريطانية .... قد زودت باوامر للحفاظ على المصالح البريطانية في تلك المياه .." (٩٣)

وفي ضوء التهديدات المتزايدة من اليمن ، طلب السيد مصطفى في ١٩٢٧/٢/٦ خمسمائة من البنادق و ٣٠٠ صندوق من الذخيرة. ونظرا لتلك الاوضاع الحرجة قام الممثل السياسي بتزويد كوبر بالبنادق قبل الحصول على ترخيص من وزارة المستعمرات ، الا انه في الثاني والعشرين من شباط لم تتم الموافقة على القرض ، فطلب الممثل البريطاني من كوبر ارجاع البنادق . وقام الممثل البريطاني بحث وزارة المستعمرات بالسماح في تجهيز البنادق في ظل اعتبارات امكانية الغاء الامتياز في حالة عدم تجهيزها . وقد ناقشت وزارة المستعمرات الموضوع وارسلت تعليماتها الى السلطات في عدن بعدم السماح بتجهيز البنادق ، وان هذا الامر ليس من اختصاص الحكومة البريطانية في تعزيز مواقع الادريسي لانه كان تحت حماية ابن سعود ، كما ان بريطانيا ليست واقعة تحت أى من الالتزامات لتأمين الحفاظ على امتياز الشركة البريطانية ـ الساكسونية في جزر الفرسان . اضافة الى ذلك ، فقد اكدت الحكومة البريطانية ، في الفترة الاخيرة ، للحكومة الايطالية ان الحماية ستخص فقط الرعايا البريطانيين في البحر الاحمر وفي الشؤون التجارية التي لاتتخذ صفة سياسية (٩٥) .

وتم ابلاغ الشركة ان الممثل البريطاني سيبذل مساعيه الحميدة ، في جميع الاوقات ، " حسبما تقتضي الضرورة والظروف للتوفيق بين الاطراف" ، الا ان الحكومة

تأسف لعدم امكانها تخويل الممثل البريطاني " التصرف في تحكيم القضايا بشكل محدد ودائم " ، كما انها لا تستطيع التعهد في الضغط على اى من الاطراف (٩٦) .

وعندما كشفت بنود اتفاقية الادريسي - ابن سعود ، اعرب الممثل البريطاني ، في ضوء الظروف الجديدة ، انه لن يأخذ موقف المحكم بشكل دائم وانه ،فقط ، مستعد لبذل مساعيه الحميدة . وقد أيدت وزارة المستعمرات هذا الرأى .

تمكن كوبر في تشرين الماضي من الوصول الى احدى جزر الفرسان المسماة ( Zal fil ) ، وشرع بالعمل ، الا انه سرعان ما واجهته المصاعب ..... لان جمال باشا ، الذى كان يعمل نيابة عن الادريسي ، طلب في شهر كانون الاول القسط التالي من مبلغ الامتياز والذى كان بقيمة ٥٠٠٠ جنيه استرليني ، رغم ان هذا المبلغ لا يستحق السداد الا في شهر نيسان او ايار القادم . وكان الادريسي في حاجة ماسة للنقود والاسلحة للدفاع عن نفسه ضد هجمات الامام المتوقعة . وفي نفس الوقت ،بدأ السيد مصطفى - وهو الشخص الوحيد الذى كان يمكنه التوصل الى اتفاق - يفقد تأثيرة على الادريسي حول نقطة التصرف بالنقود التي دفعتها مجموعة ( Shell ) (٩٧) . وفي شهر كانون الثاني ١٩٢٧ اعلن الشريف احمد الحمزى عن تعيين المهتدى ،ابن السيد مصطفى ، حاكما على جزر الفرسان (٩٨) .

كانت التعزيزات الايطالية في تزايد .. ففي شباط كانت الباخرة الايطالية " ارخميدس " تجوب الساحل الادريسي وجزر الفرسان (٩٩) . وفي ضوء هذه الصعوبات طلبت الشركة ايجاد قوة في جوار جزر الفرسان حتى يتم حسم الملكية ، كما تكون حاجزا او مانعا يصد هجمات الامام ضد الجزر (١٠٠) .

ورغم كل هذا ، استمر العمل في الجزر ، وتسلم السيد مصطفى القسط -

الاول بقيمة ٥٠٠ جنيه استرليني من الشركة في ١٩٢٧/٢/١٨ (١٠١).

واعقب كل هذا مؤامرات ايطالية في شهر حزيران ١٩٢٧.. فقد زار احد العملاء الايطاليين منطقة جيزان لمناقشة الشروط لاتفاقية تعقدها الحكومة الايطالية مع الادريسي ، وعين نفسه بعد شهر واحد حاكما على جزر الفرسان (١٠٢). وتدهورت العلاقات بين الادريسي والشركة صاحبة الامتياز. وفي شهر آب قام احد ممثلي الشركة بمناقشة الادريسي في شكوى حول اسلوب تنفيذ بنود الاتفاقية . فالقبائل تريد المزيد من الاموال والاسلحة من الشركة التي رفضت تزويدهم . ولذلك أمر الادريسي بوقف جميع العمليات على جزر الفرسان ، وعندما رفضت الشركة الانصياع للامر خشي المراقبون ان تستعمل القوة والعنف في هذا المجال . وعرضت الشركة الموضوع على وزارة المستعمرات، وتطرقت الى ادعاء الادريسي بوجود اتفاق شفوي بين الطرفين بتجهيز ٣٠٠٠ صندوق من الذخيرة و ٣٠٠٠ بندقية على اساس القرض : وقد تقدم الادريسي بشكوى يبين فيها انه تسلم ١٠٠٠ بندقية فقط . وكان الادريسي يطالب ايضا بنسبة ٢٥ ٪ من العوائد . وقد انكرت الشركة في رسالتها الى وزارة المستعمرات ، وجود هذا الاتفاق الشفوي (١٠٣).

لاتوجد اسباب واضحة تجعل الادريسي يقدم مثل هذا الادعاء في وجود اتفاق شفوي لتجهيز البنادق والذخيرة . ولعل من المحتمل انه كان يحاول الحصول على عذر لكسر الاتفاق مع الشركة واعطائه للايطاليين ... أو ،كما ادعى الادريسي ، ان رجال القبائل لم يرضوا بشروط وبنود الامتياز، وانهم مارسوا ضغوطهم عليه في هذا الصدد . ان الشيء الرئيس الواضح أن الاموال الايطالية لعبت دورها في هذا النزاع .

نتج عن اجتماع جرى بين الادريسي وممثلي القبائل في ( Sabya ) في تأجيل امر ايقاف العمل لفترة شهرين لتمكين وصول اجابة الشركة في

لندن حول مطالب الادريسي في الحصول على السلاح . وفي ذلك الحين ، تعهد الممثل البريطاني بتسوية الخلافات الا ان بريطانيا رفضت التدخل مع ابن سعود لان هذا سيؤدى الى الاعتراف باتفاقية مكة ، والتي وعدت بريطانيا الايطاليين بعدم الاعتراف بها لاطول فترة ممكنة (١٠٤) .

عندئذ ، طلبت الشركة من الحكومة البريطانية اقناع الادريسي باحترام حقوقها ، وارسال احدى السفن الى المناطق المجاورة لجزر الفرسان ، وكان ذلك في اليوم الخامس عشر من شهر آب ، وهو اليوم الذى طلب فيه الادريسي من الشركة وقف عملياتها . وفي تلك الفترة ابلغ ابن سعود الضابط البحري الاقدم لقوات البحر الاحمر انه قد طلب من الادريسي ايجاد الطرق والوسائل لتسوية الخلاف . وبعد فترة قصيرة ، اى في يوم ١٩٢٧/٨/٢٦ ، اخبر ابن سعود القنصل البريطاني في جده انه قد تفحص الموضوع ووجد ان الشركة قد وافقت على بعض الشروط ، وانها وجدت نفسها في الوقت الحاضر غير قادرة على تنفيذها مما جعل سكان الجزر يعتقدون ان هذا ضار بمصالحهم . واعترف ابن سعود بوجود "آخرين" يحاولون اثارة السكان ، واقترح ان افضل الحلول - بالنسبة له ولبريطانيا - هو التفاوض معهم حول الامر ، وارسال مبعوثه الى جيزان لايجاد حل ، بالاتفاق مع مبعوث الحكومة البريطانية والشركة النفطية والسيد حسن الادريسي ، حل مقبول لجميع الاطراف (١٠٥) .

ولم يكن هذا حلا مقبولا للحكومة البريطانية لانها تعني الاعتراف بسلطة ابن سعود على عسير مما جعل وزارة الخارجية تصدر اوامرها الى جدة لتقديم الشكر لابن سعود لوساطته ، وان التدخل السعودى أو البريطاني ليس مناسبا " في هذه المرحلة " (١٠٦) .

وقام السيد حسن بزيارة القنصلية البريطانية في جده ، واعرب عن أيمانه ان السيد مصطفى قد وعد زعماء عسير بالاسلحة دون موافقة شركة النفط ..

واقترح انه يمكن التوصل الى حل اذا التقى مدير الشركة بخمسة او ستة من قادة قبائل عسير (١٠٧).

وفي نهاية شهر آب، كتبت الشركة، مجددا، الى السلطات في عدن تخبرها ان الادريسي قد اتفق على ان الشركة قامت بجميع التزاماتها الموقعة بين الادريسي وكوبر، وانه طالب بهدية ٣٠٠٠ صندوق من الذخيرة و ٣٠٠٠ بندقية مع تغيير في العوائد من جنيه استرليني واحد لكل طن الى نسبة ٢٥ ٪ من المنتوج المصفى اضافة الى قروض، لم تحدد كمياتها، للحكومة الادريسية عندما تكون في حاجة لها؛ عندئذ طلبت الشركة من وزارةالخارجية اقناع الادريسي باحترام بنود العقد. واضافت رسالة الشركة بتقديم شكوى ضد توجيهات وتعليمات وزارة الخارجية الى القنصل البريطاني في جدة - لا يجب اتخاذ اية اجراءات لحماية الشركة البريطانية وفي الوقت نفسه، ابلغت الشركة الادريسي انها لن تجهز المزيد من السلاح، وانها لن تزيد نسبة العوائد، وانها لاتستطيع دفع ماتقدمه في الوقت الحاضر لعدم توفر النفط (١٠٨).

كانت بريطانيا على قناعة تامة بأن المؤامرات الايطالية كانت وراء تحركات الادريسي، فكتبت الى السفير الايطالي الكونت دلفينو دي فيلانوفا ( Count Delfino di Villanova ) ان بريطانيا قد سمعت بالمؤامرات الايطالية التي تهدف الى الغاء الامتيازات البريطانية في جزر الفرسان. وكان الادريسي يهدد بالغاء امتياز الشركة البريطانية مما جعل الشركة تطلب تدخل الحكومة البريطانية مع ابن سعود؛ وقد ابلغت وزارة الخارجية السفير البريطاني الالتزام بالتعهد البريطاني في محادثات روما "بعدم بذل نفوذ سياسي لصالح المصالح التجارية". ويمكن القول ان هذا الاجراء يكون مساويا للاعتراف البريطاني بمعاهدة سعود - الادريسي؛ الا ان السفير انذر ضد الصعوبات المستمرة بين الادريسي والشركة البريطانية، واذا كان

تدخل الممثل السياسي في عدن عقيماً " سنجبر للتدخل مع ابن سعود " (١٠٩) .

وفي نهاية شهر ايلول ، القت وزارة الخارجية ، في رسالة موجهة للشركة ، اللوم على رجال قبائل الادريسي ، الذى لم يستطع السيطرة عليهم . واذا اعترف ابن سعود بامتياز الشركة ، فسيكون موقعها اقوى . كما ستوجه تعليمات بواسطة الممثل البريطاني ، الى الادريسي ان مطالبه ، من وجهة نظر الحكومة البريطانية ، ضد الشركة لا يمكن تبريرها ، كما سيقوم القنصل البريطاني في جدة بأبلاغ ابن سعود ان الشركة وافقت على مقترحه في اجراء المفاوضات ، وانها قد نفذت التزاماتها وان ادعاءات الادريسي لا أساس لها من الصحة . وحتى السيد مصطفى ، الذى كان في مصر ، انكر وجود اتفاق شفوى . وأبلغت السلطات في عدن باسناد مطالب الشركة (١١٠) وفي ١٤/٩/١٩٢٧ وافقت الشركة على القيام بتنازلات وذلك بتقديم قسم من المبالغ مقدما تطرح من المبلغ النهائي الموجود في الاتفاقية . لقد ارادوا الاستفادة من السيد مصطفى كوسيط ، الا انهم اخبروا عكس ذلك لان السيد مصطفى لم يكن مرغوبا فيه في عسير .

واتفقت وزارة الخارجية والمستعمرات على تقديم جواب الشركة الى الادريسي بواسطة الممثل البريطاني في عدن ، واصدروا اليه التعليمات لحث الادريسي للالتزام ببنود الاتفاقية ، اضافة الى شرح الموضوع لابن سعود واعلامه بآمال الشركة بعدم حدوث صدع في العلاقات (١١١) .

وفي السادس عشر من ايلول زار مستشار ابن سعود لشؤون اليمن وعسير القنصل البريطاني في جدة ونوه ان السيد مصطفى ـ عندما عمل وسيطا بين الشركة والادريسي ـ قدم وعودا منها ان الشركة ستجهز القبائل بالسلاح . وعلى الرغم من عدم تثبيت هذا الوعد ... فأن القبائل تشعر بضرورة الحفاظ عليه ، واعترف ان العملاء الايطاليين كانوا اساس المشكلة ـ فقد عرضت احدى الشركات الايطالية مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه استرليني للحصول على الامتياز .

بدأت المفاوضات في جيزان وولفسون ( Walfson ) ممثلا للشركة وبين ( Shingiti , Ba Subay ) الادريسي ، اما جانب التحكيم السعودي فقد ضم الشريف محمد شرف العدنان وزير مالية الحجاز الذي شرع بسماع شكاوى الطرفين في اواسط شهر كانون الاول ١٩٢٧ ، الا ان المحادثات توقفت في نهاية الشهر ، (١١٢) وعاد ممثل ابن سعود الى جدة . وفي فترة المفاوضات ادعى السيد حسن ان الاتفاقية الموجودة لدى الشركة ماهي الا اتفاقية مزورة اذ يجب ان تضم ايضا اختام زعماء القبائل – وهي تصريحات غريبة تصدر بعد اربعة عشر شهرا من توقيع الاتفاقية وبعد ستة اشهر من بداية النزاع . ووضع بعدها ، السيد حسن خمسة عشر مطلبا :-

١- ان يحصل على عوائد بنسبة ٢٥ ٪ ؛

٢- تحدد منطقة الامتياز على جزر الفرسان فقط ؛

٣- يكون ابن سعود محكما بدلا من الممثل البريطاني .

٤- يجب زيادة نفقات الحماية .

٥- عدم استخدام الاجانب في حالة توفر السكان المحليين .

٦- ان يسيطر الادريسي على جميع وسائل اتصال الشركة .

٧- يجب تزويد الادريسي بحاجته من النفط والغاز مجانا .

٨- خضوع جميع مستخدمي الشركة للقوانين المحلية ،

٩- ان يدفع راتب مبعوثه للاشراف على فعاليات واعمال الشركة من قبل الاخيرة.

١٠- ان تحصل حكومة الادريسي على ضرائب عن المعامل غير المرتبطة بصناعة النفط .

١١- يجب عدم متاجرة الشركة في اى من الامور عدا النفط .

١٢- ان تحصل الحكومة على ضرائب استخراج الفحم ؛

١٣- لا تبني الشركة مساكن تزيد على طابق واحد لعمالها ، (١١٣)

١٤- ان تمنح الشركة الادريسي قروضا يتم دفعها سنويا .
١٥- لمواطني الدولة الادريسية الحق (على قدم المساواة) في شراء اسهم الشركة (١١٤)

وبما ان العديد من هذه المطالب لا يمكن للشركة تلبيتها ، تم اقتراح عقد مؤتمر آخر بعد ان يعلق ابن سعود على نتائج المؤتمر الاول . (١١٥)

أخبر الشريف شرف وولفسون بعد انتهاء المؤتمر ان لابن سعود مصلحتين رئيسيتين - الحدود الجغرافية للامتياز وازاحة الممثل البريطاني كرجل تحكيم . واذا لم تتم تسوية لهاتين النقطتين فان ابن سعود سيثير المشكلات بسوء تفسير احدى المواد اذ سيحدد اذا لم يستخرج النفط خلال فترة ستة اشهر فالامتياز يكون باطلا وغير معترف به . ولم يهتم ابن سعود كثيرا بمطالب السيد حسن الاخرى . كما كان لـ ( Ba Suhay ) كلمته في هذا المجال اذ قال ان السيد حسن لا يمتلك تخويل القبائل لمفاوضة اي من الاتفاقيات ، وعلى هذا الاساس فان الاتفاقية الحالية تستند على اتفاق شخصي بين عدة افراد . واشارت الوثيقة التي يمتلكها ( Ba Suhay ) الى حكومة الادريسي التي لم تعط موافقتها بهذا الخصوص (١١٦) . وفي مناسبة اخرى ادعى ( Ba Suhay ) ان السيد مصطفى قد عزز بالسيد حسن حول شروط الاتفاقية التي تفاوضوا من اجلها (١١٧) . وكذلك عبر السيد حسن عن عدم رضا شعبه بالاتفاقية ، وانه يرفض الاعتراف بصحة نفاذها طالما أنه وقعها " بشكل اعمى " معتمدا على وعود السيد مصطفى في أن الشركة ، أضافة الى الاتفاقية ، ستقوم بتزويده بالبنادق والذخيرة وبنسبة ٢٥ ٪ من العوائد (١١٨) .

وانكر وولفسون ان كوبر او هولمز قد قدما اية وعود شفوية خارج نطاق الاتفاقية الموقعة بين الاطراف . واصدر السيد مصطفى تكذيبا مشابها وهو في القاهرة (١١٩) . فقد كتب ان السيد حسن " لم يعمل سوى بث الاشاعة بين

القبائل وان البنود التي وقفها مع كراوفورد كانت لصالح ومنفعة البلاد اكثر من البنود مع شركة ( Shell ) التي اتفقت للعمل معها . لقد كان هدفه خداع البلاد ومن اجل منع الشركة من العمل . وقد ارسلت الى جميع رؤساء القبائل نسخه من بنود الاتفاقية مع شركة ( Shell ) ، اضافة الى نسخة من رسالة كان السيد حسن قد بعثها الي معترفا انه والسيد احمد الشريف السنوسي قد اطلعا على مسودة بنود الاتفاقية التي توصلت اليها مع الشركة البريطانية ـ الساكسونية ، وانهما وافقا عليها لانها كانت بنودا افضل من بنود السيد كرافورد التي سبق ان الغاها .... وعندما عرفت القبائل حقيقة الموضوع ومقاصد السيد حسن واتفاقاته مع الايطاليين رفضوا الانصياع لامره ، وخصوصا اذا علمنا ان السيد حسن لم يعطهم حصة من النقود التي تسلمها من شركة النفط البريطانية ـ الساكسونية .. " (١٢٠).

ولم توافق الشركة على تغيير بنود الاتفاقية او تجهيز البنادق والذخائر والقروض لزيادة العوائد (١٢١). وشاركت وزارة المستعمرات في الجدال وقامت السلطات في عدن بابلاغ السيد حسن ان الموقف البريطاني يتلخص في أن مطالبه " لا يمكن تبريرها " (١٢٢). وقد انفصل العديد من رجال عسير عن الحكومة وأخبروا وولفسون ان السيد حسن يحاول الحصول على بعض المنافع لنفسه وعائلته ولـ ( Ba sulhay ) . وتم الاقتراح بتقديم منحة مقدارها ١٠٠٠ جنيه استرليني لتسوية الخلافات بين الادريسي والشركة . كما ثبت ممثل ابن سعود ان الغاء الامتياز سيؤدي الى " عدم رضا " سيده.(١٢٣)

وعندما قدم وولفسون تقريره حول محادثات جيزان ، ارسلت الشركة مذكرة الى ابن سعود حددت فيها اجوبتها لنقاط الادريسي الخمس عشرة ، اذا " لا يمكن النظر " في زيادة العوائد الى نسبة ٢٥ ٪ ، كما طلبت توضيحا لمطلب الادريسي الثاني طالما ان العقد قد حدد منطقة الامتياز بجزء الفرسان فقط . ووافقت الشركة على ان يحل ابن سعود محل الممثل البريطاني :

اما حول النقطة الرابعة ، فقد قامت الشركة بابلاغ ابن سعود انها وافقت على دفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه كمبالـغ حمايـة - وبما ان المبلغ قد تم دفعه فلا موجب للزيادة . وقد سبق ان ابلغ الادريسي قبل زمن طويل من حدوث الازمة انه سيتم استخدام العمال الاجانب عندما لا يمكن الحصول على العمال المهرة بين رجال الادريسي ، الا ان هؤلاء المحليين سيتم تدريبهم . اما بخصوص تجهيز الادريسي بحاجته من النفط والغاز مجانا فقد ذكرت الشركة انها كانت تزوده بكل هذا مجانا ، وانها مستعدة لعقد اتفاقيـة اخرى حول الموضوع . وقالت الشركة انها تحترم بشكل تام ودائم القوانين المحليـة . اما بخصوص مطلب الادريسي التاسع ، فأن الشركة لم تطلب خلاف ذلك . وذكرت الشركة ، قدر تعلق الامر بالمطلب التالـي ، عن قبولها . وان اقتصار الشركة على تجـارة البترول امر قد تم تثبيته - واحترامه - فـي العقد الاصلي . اما بخصوص القروض ، فقد اجابت الشركة انه يمكن مناقشة موضوع الادريسي بشكل منفصل عن الاتفاقيـة . ولا يمكن تنفيذ الطلب الاخير لان الشركة وافقت على دفع مبلغ شلنين لكل طن .. وان هذا لفائدة عموم سكان عسير . (١٢٤)

وطلبت الشركة من المفوض السامي فـي مصر تقديم المذكرة الى ابن سعود الا ان القاهرة عرقلت ارسالها لاعتراضها على موافقة الشركة على " خضوع " مستخدمي الشركة للقانون المحلي " لانه من غير المناسب ، وخصوصا عندما تحاشينا تقديم مثل هذا الاعتراف بخصوص الرعايا البريطانيين فـي جده " (١٢٥) واتفقت وزارة الخارجيـة مع الرأى الذى ذهب اليه المفوض السامي ، واقترحت على الشركة رفض طلب الادريسي بخصوص خضوع المستخدمين للقوانين المحلية لانه يمس مبدأ العلاقات الدوليـة . واقترحت وزارة الخارجيـة ، كحل بديل ، ان تعيد صياغة المذكرة فـي ان مستخدمي الشركة " سيلتزمون طاعة واحترام القوانين وانهم لن يسببوا اية مشكلات لسموه " . (١٢٦)

وبحلول عام ١٩٢٨ لم يقترح ابن سعود اى حل او يقدم اى تعليق حول مذكرة الشركة ، واضافة لذلك فقد عانت الشركة من صعوبات فنية في بئرها على جزيرة ( Zifaf ) ورغبت في تحويل عملياتها الى رأس حاسيس ( Ras Hassis ) ، الا ان السيد حسن رفض ذلك حتى تتم تسوية الخلاف (١٢٧).

وأجاب ابن سعود في الشهر التالي على مذكرة الشركة : " بعد دراسة وافيه للمذكرة فقد اصبح واضحا لجلالته ان افضل الطرق لحفاظ حقوق شركتكم ودولة الادريسي هو اعادة النظر في بنود الامتياز واعادتها على اسس ثابته تضمن وجود العلاقات الطيبة مستقبلا بينكم وبين الحكومة في شكل لا يسمح بحدوث اعتراض او مشكلات " . (١٢٨) واقترح المفوض السامي في القاهرة على الشركة ارسال مبعوثها الى جدة لصياغة اتفاقية جديدة تحت اشراف ابن سعود . (١٢٩)

كانت الشركة غير راغبة في التوصل الى اتفاقية جديدة مع الادريسي في ضوء اصرار السيد حسن بانهاء الاتفاقية مما جعلها تقرر انهاء الامتياز .

وادت حادثة رئيسة في شهر آب الى حدوث تغير جذرى .. ففي الرابع منه وردت برقية الى شركة ( Zifaf ) تطلب منها التحول من ( Zifaf ) الى ( Hurghada ) . وعند سماع هذه الانباء ارسل السيد حسن يحيى الرفاعي الى ( Zifaf ) لمنع مثل هذا الانتقال . واصبح التدخل البريطاني الرسمي نيابة عن الشركة امرا مستحيلا طالما ان الشركة نفسها اعترفت بأبن سعود وسيطا للتحكيم بين الاطراف المتنازعة . (١٣١) وقد خمنت الجهات البريطانية ان اجراء التجارب في رأس حاسيس سيكلف مالا يقل عن ٥٠٠٠٠ جنيه استرليني . كذلك يستوجب على الشركة التفاوض مع السيد حسن للتوصل الى اتفاقية جديدة تحت اشراف ابن سعود قد تضيف نفقات جديدة. وعلى

هذا الاساس قررت الشركة ، في حالة عدم تمكن الحكومة البريطانية من تأمين حقوق الشركة بموجب الاتفاقية المعقودة مع الادريسي ، قرار انسحابها من جزر الفرسان . (١٣٢)

وفي ٢١ / ٨ / ١٩٢٨ ابرق قائد قوات البحر الاحمر الى القائد العام لقوات البحر الابيض المتوسط ان المفوض السامي في مصر قد اقترح ان قواته يجب ان تقوم بزيارة لجزر الفرسان لان الادريسي يعرقل مغادرة الشركة نظرا لعدم دفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه كنفقات الحماية . (١٣٣) وبدأت عملية الرحيل في السادس من شهر ايلول ، الا ان الادريسي رفض مغادرة معدات الشركة ، رغم ان مبعوث السيد حسن تعهد بعدم اثارة العنف . وعندما وصلت القطعة البحرية المسماة ( Dahlia ) - من قوات البحر الاحمر - الى جزر الفرسان قام مبعوث الادريسي طواعيه برفع الحصار ضد شحن المعدات ، وانتهت عملية الرحيل في اواسط شهر ايلول . وقد هورت العلاقات البريطانية مع الادريسي تدريجيا وفي ١ / ٩ / ١٩٣٠ منعت القطعة البحرية ( Clematis ) من زيارة جزر الفرسان . (١٣٤)

وفي النهاية ، يجب ان نذكر ، بخصوص جزر الفرسان ، هنري دي مونفريد ( Henry de Monfreid ) ، الذى كان يفكر باستغلال النفط قبل اندلاع الحرب العالمية في نفس المنطقة . وتمكن من الحصول على ترخيص من السيد محمد الادريسي يسمح له باستغلال اماكن صيد المحار في شواطئ جزر الفرسان . (١٣٥) وكان يحظى باسناد وزير المستعمرات الفرنسي ، الا ان وزارة الخارجية حذرته من الدخول في مثل هذا المشروع ، وقد ادت العقبات التي اثارتها قوات البحر الاحمر البريطانية الى الغائه للمشروع . (١٣٦)

وعلى الرغم من عدم تمكن ايطاليا من الحصول على امتياز في اراضي الادريسي في عسير ، الا انها تمكنت من انتزاع امكانية قيام الشركات البريطانية

باستغلال الامتيازات التي حصلت عليها . كما كانت هناك عوامل اخرى مضافة :
منها ان السياسة البريطانية تجاه معاهدة عام ١٩١٧ قد ادت الى عزل
الادريسي ، اضافة الى ان تصرف السيد علي كان من العوامل المساهمة
ايضا . ويجب ان نضيف الى كل هذا الصفات الخاصة لخلفاء السيد محمد : فهذه
الشخصيات لم تكن متوازنة اضافة الى امكانية تغيير قراراتها بآراء مستشارين غير
حذرين . وهكذا . . عندما كانت عسير مليئة بالعملاء الايطاليين ، واختيار
الوزراء يتم بين اولئك المؤيدين للايطاليين ، كان هناك امل قليل في امكانية
الشركات البريطانية في استغلال الامتيازات . ويمكن القول ان السياسة
الايطالية في اليمن وعسير قد حصلت على نجاح ما على حساب الطموحات
الاستراتيجية والسياسية والتجارية البريطانية . وقد مضت عدة سنوات
بعد سيطرة الامام يحيى على تهامه قبل السماح لاى من الشركات في
استغلال مناجم ملح ( Salif ) - وهذا دليل بين واثبات كاف على
ان مخاوف البريطانيين في استعداده لمنح الايطاليين الامتيازات لم تكن
تستند على اساس واضح .

مناجم الملح في ( Salif ) :

كانت مناجم الملح في ( Salif ) ، قبل الحرب العالمية،
خاضعة لادارة الديون العثمانية العامة والتي تنازلت الحكومة العثمانية (١٣٧)
عن وارداتها لتلك الادارة . وبحلول عام ١٩١٠ اشتغل عدد من الاوربيين في
تلك المناجم ، وكان مديرها بريطانيا . وكان الملح يصدر ، في تلك الفترة،
الى الهند (١٣٨) . وقامت السلطات العثمانية في صنعاء باعتقال هؤلاء
الاوربيين في عام ١٩١٤ ، وعانت القنصليتان البريطانية والفرنسية في
الحديدة من معاملة مماثلة (١٣٩) . وقد عملت شركة ( Messrs Alexander Lawrie )
اللندنية قبل الحرب كوكيل بالعمولة لبيع ملح ( Salif ) في

كلكتا وتشينا غونغ ، وانتهى عقدها مع ادارة الديون العثمانية العامة في ١٩١٧/١/١ ، واعربت الشركة عن رغبتها في استمرار عملها كوكيل وحيد للادارة المذكورة . (١٤٠)

الا انه في ١٩١٧/٣/٢٥ تم ، بناء على طلب الحكومة الهندية ، تسليم المبالغ الموجودة لدى شركة ( Lawrie ) ، نيابة عن ادارة الديون العثمانية العامة ، الى الحكومة الهندية . وقد كتبت وزارة المنع ( Ministry of Blockade ) الى وزارة الخارجية ترجو فيها ان تقوم حكومة الهند بالاحتفاظ بالمبالغ لصالح ادارة الديون العثمانية العامة حتى نهاية الحرب " ولم يستثمر مبلغ ٢٨٫١٥١ جنيها استرلينيا و ١٦ شلنا حتى شهر آب ١٩١٧ . ونظرا للفوائد الممنوحة ارتفع هذا المبلغ الى ٣١٫٥٢٥ جنيها استرلينيا و ١٧ شلنا في كانون الاول ١٩١٩ ، ثم استثماره بعد ذلك ، مبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه في قوائم الخزانة البريطانية البالغة ثلاثة أشهر (١٤١).

تمت الموافقة على طلب ادارة الديون العثمانية العامة لزيارة منطقة ( Salif ) في عام ١٩٢٠ ، ولم تطلب الحكومة الهندية اعفاءها من مسؤولية الاحتفاظ بمبالغ ادارة الديون العثمانية العامة حتى ١٩٢٣/٣/٩ ، واعادتها الى مجلس ادارة الديون العثمانية دون انتظار اتفاقية السلاح مع تركيا . وتمت الموافقة على هذا ، ودفع مبلغ ٣٠٫٠٠٠ جنيه على شكل قوائم وزارة الخزانة البريطانية وكذلك مبلغ ٢٧٠٨ جنيهات و ٧ شلنات و ٣ بنسات الى البنك الامبراطوري العثماني لحساب ادارة الديون العثمانية العامة . وقد تم تخصيص جزء منها يدفعه الادريسي في عام ١٩٢١ ، الا ان السيد محمد رفض دفع المبالغ ، وناقش الموضوع على ان احتلال العثماني لعسير لم ينجم عن اصلاحات .. وانه لم يفد البلاد " مدنيا واجتماعيا وثقافيا ومعنويا ... وفي ظل كل هذا هل هناك مبرر لان يدفع العرب جزءا من ديون الحكومة العثمانية . بالطبع

نحن على استعداد لدفع حصتنا من الديون في حالة اثبات الاتراك انهم دفعوا هذه المبالغ في اصلاح اوضاع الشعب لاية درجة كانت ، وليس فقط في وضع قوات للحماية من اجل احتلال البلاد واستعباد الشعب ... وثانيا ، كانت عوائد عسير واليمن اقل من مصروفات الحكومة العثمانية في تلك الارجاء ...... وثالثا ، ان حصة عسير واليمن التي احتفظ بها في الوقت الحاضر ماهي الا جزء يسير من البلاد جمعيها " (١٤٢).

وفي كانون الثاني ١٩٢٩ قامت شركة ( steel Brothers ) البريطانية بارسال كرافورد الى صنعاء في محاولة للحصول على امتياز مناجم ( Salif ) . ولم يحصل كراوفورد على جواب ثابت من الامام يحيى حتى شهر ايار فقد اخبره انه لن يمنح اى امتياز للشركات البريطانية حتى يتم التوصل الى اتفاق مع الحكومة البريطانية . وفي حالة الفشل في تحقيق ذلك هدد الامام يحيى بمنح الامتياز لواحد من الجهات الروسية او الايطالية او الامريكية (١٤٣). وفي تلك الاثناء كان ( E . R . Baily )مبعوث شركة ( Laurie and Company of Calcutta )، والذى سبق ان عمل في ادارة الديون العثمانية العامة ، في عدن يستفسر عن شروط مناجم ملح ( Salif ) . وحتى لوحصلت احدى الشركات البريطانية على الامتياز من الامام يحيى ،فأن الحكومة البريطانية لن تعطي اسنادها " الدبلوماسي " للشركة قبل ان تتحسن علاقاتها مع الامام يحيى . (١٤٤) ولعل بعض كلمات فيلبي تفي بالغرض .. فبريطانيا حاولت فرض احتكارها على جميع امتيازات الجزيرة العربية ، ويمكن " ان تبرر مثل هذه السياسة في ضوء الافق الضيق للمصالح الاستعمارية البريطانية . الا انها ليست بسياسة عقلانية لانها ليست ذات فائدة للمستفيدين من حمايتنا .... وهي ، بالاساس ، على النقيض من روح وعود مكماهون ". (١٤٥)

1. L/PS/10/295 and L/PS/10/558
2. L/PS/10/295.
3. L/PS/10/562.
4. Ibid
5. L/PS/10/563
6. L/PS/10/295
7. R20/A2A/96/10/3
8. L/PS/10/1174
9. FO/195/2453/2338
10. R20/A2A/96/10/3
11. Ibid
12. FO/195/2453/2338
13. R20/A2A/96/10/1
14. L/PS/10/1174
15. L/PS/10/1174 and R20/A2A/96/10/1
16. R20/A2A/96/10/1
17. Ibid
18. FO/757/5206
19. R20/A2A/96/10/1 and L/PS/10/1174
20. R20/A2A/96/10/1
21. L/PS/10/1174
22. R20/A2A/96/10/1
23. Ibid
24. In a more or less straight line at intervals of 50 yards from each other. Some of the mines were covered with water at high tide. At low tide the oil oozes out in small thick and sluggish streams'. R20/A2A/96/10/1.
25. R20/A2A/96/10/1
26. Ibid
27. Ibid
28. Ibid
29. Ibid
30. Ibid.
31. Ibid. Devonshire to Resident Aden, March, 1923.

32. Ibid. Devonshire to Aden, 25/6/I923
33. R20/A2A/96/IO/I
34. Ibid
35. Ibid
36. L/PS/IO/II74
37. Ibid
40. F.J. Tomiche, L'Arabie Séoudite, Paris, I962, 50
4I. L/PS/IO/563
42. L/PS/IO/II74
43. R20/A2A/96/IO/I
44. L/PS/IO/II74
45. R20/A2A/96/IO/I.
46. L/PS/IO/II74
47. R20/A4E/Letters 2.
48. Ibid.
49. R20/A4D/2I
50. L/PS/IO/II09
5I. L/PS/IO/792
52. Ibid
53. R20/A4D/2I
54. Ibid
55. L/PS/IO/792
56. L/PS/IO/295
57. L/PS/IO/II74
58. R20/A2A/96/IO/I
59. L/PS/IO/II74
60. R20/A2A/96/IO/I
6I. R20/A4D/2I
62. R20/A2A /96/IO/I
63. R20/A4E/Letters 2.
64. R20/A4D/2I
65. L/PS/IO/II74
66. R20/A4D/2I
67. Ibid
68. L/PS/IO/841

69. L/PS/IO/II74
70. Ibid
71. L/PS/IO/II75 and L/PS/IO/II09
72. L/PS/IO/II75
73. Ibid
74. R20/A4E/Letters 2 and R20/A4D/2I/ and L/PS/IO/II74 and L/PS/IO/II75 and L/PS/IO/II09
75. R20/A4C/File M9I
76. Ibid. Resident, Aden to C.O.
77. Ibid. C.O. to Aden
78. R20/A4C/File M.9I
79. R20/A4E/Letters 2 and R20/A4D/2I and L/PS/IO/II09 and L/PS/IO/II75
80. R20/A4C/File M.9I
81. L/PS/IOI/I09 and L/PS/IO/II74 and L/PS/IO/II75 and R20/A4E/Letters 2 R20/A4D/2I
82. R20/A4C/File M.9I
83. L/PS/IO/II74/ and L/PS/IO/I208
84. R20/A4C/File M. 9I
85. R20/A2A/96/IO/3
86. L/PS/IO/II74 and L/PS/IO/I208
87. L/PS/IO/II74. Craufurd's Arabian activities were not over: in July 1929 he left Aden for San'a hoping to obtain the kerosine oil concession as well as for coffee, skins and salt. R20/A4E/4
88. R20/A4C/File M. 9I, Company to International Wireless Bureau, 8/4/I927 and vice versa, 28/4/1927.
89. L/PS/IO/II74
90. L/PS/IO/II75
91. L/PS/IO/II74 and R20/A4C/File M. 9I
92. L/PS/IO/II75
93. R20/A4C/File M. 9I
94. Ibid
95. L/PS/IO/I2o8
96. R20/A4C/File M 9I; C.O. to Company, 23I/3/1927

97. L/PS/10/1208
98. Ibid.
99. Ibid.
100. Ibid
101. Ibid
102. Ibid
103. Ibid. and L/PS/10/1174
104. L/PS/10/1174
105. IB; and R20/A4C/File M. 91
106. R20/A4C/File M.91
107. Ibid
108. L/PS/10/1174
109. R20/A4C/File M. 91
110. L/PS/10/1174
111. Ibid
112. Ibid. and L/PS/10/1208
113. This is reminisicent of the Jews in San'n' before their exodus to Palestime, who were not permitted to build houses of more than two storeys.
114. R20/A2A/96/10/3
115. Ibid
116. Ibid
117. R20/A4E/Letters 2
118. R20/A4C/File M. 91
119. Ibid
120. R20/A2A/96/10/3, Sayyid Mustafa to High Commission Egypt, Jan. 1928
121. R20/A4C/File M. 91
122. R20/A2A/96/10/3
123. Ibid
124. Ibid
125. FO/141/679/4111, High Commission. Cairo to Sir Austen Chamberlain; 24/1/1928
126. FO/141/679/4111
127. R20/A2A/96/10/3

128. FO/141/679/4111, Ibn Sa'ud to Company on 5/6/1928.

129. Ibid. High Comm., Cairo to Company, 9/6/1928.

130. R20/A4E/Letters 2.

131. R20/A2A/96/10/3: F.O. to Lord Lloyd

132. R20/A2A/96/10/3: C.O. to F.O. on 9/6/1928 following visit to former by representative of company.

133. FO/141/679/111 : The Company's agent Besse was then instructed to pay this sum to the Idrisi

134. L/PS/10/1175

135. H. de Monfreid, Aventures de mer, Paris, 1937, 53.

136. Ibid. 77.

137. L/PS/10/669

138. Wavell, A.J. B.A. Modern pilgrim in Mecca and a Seige in Sanna, London, 1912, 233.

139. Marco, E., Yemen, London, 1968, 47.

140. L/PS/10/669.

141. Ibid.

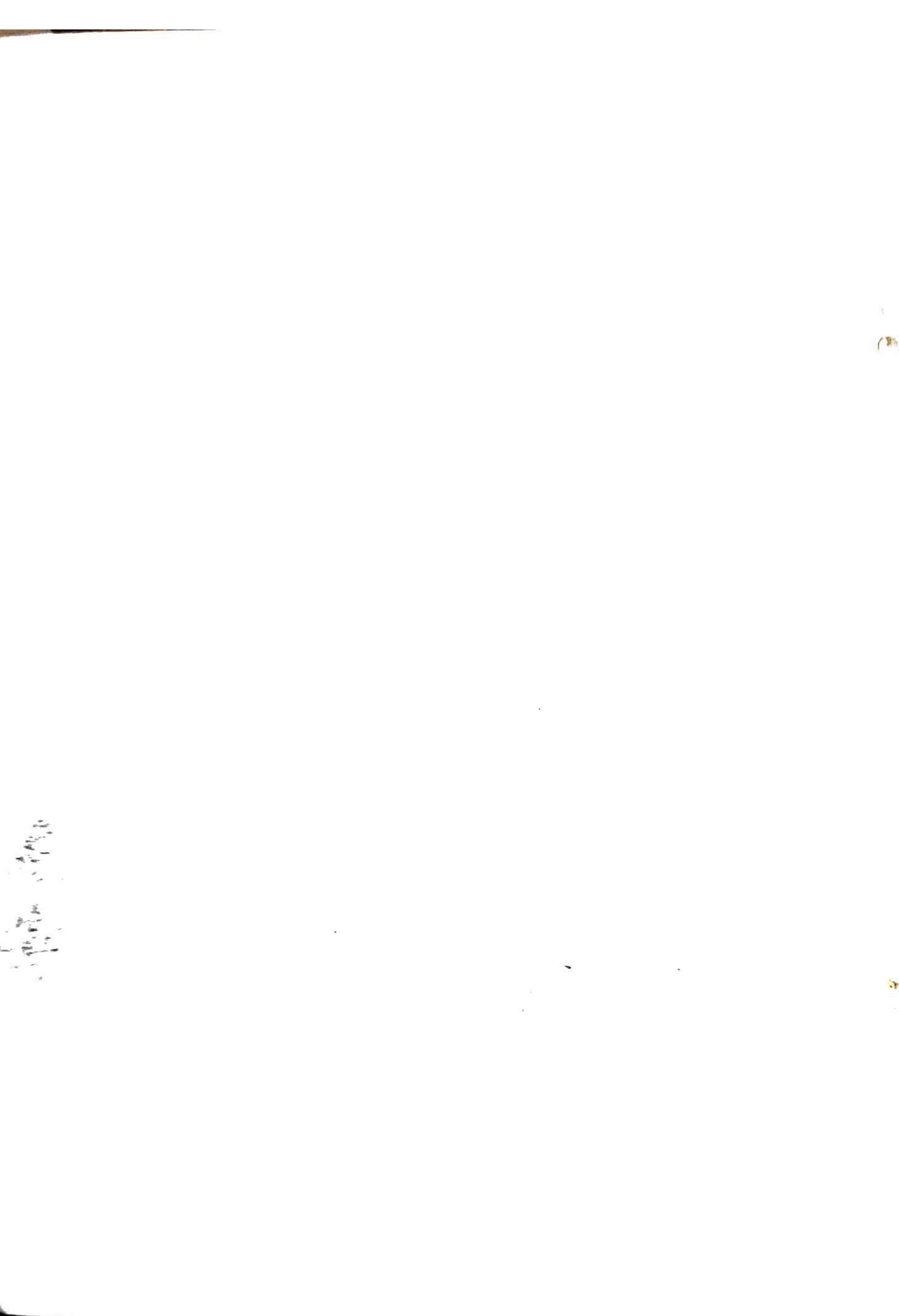
142. L/PS/10/563

143. R20/A3B/52/1.

144. Ibid. Res. to C.O. 11/2/1929.

145. Philby, H.St. J.B. Sheba's Daughters, London, 1939, 235.

بالدرى ، جون
القوى والامتيازات المعدنية في امامة الادريسي
في عسير ، البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ،
١٩٨٠
ص ٤٨
١- تاريخ - اليمن
٢- العنوان

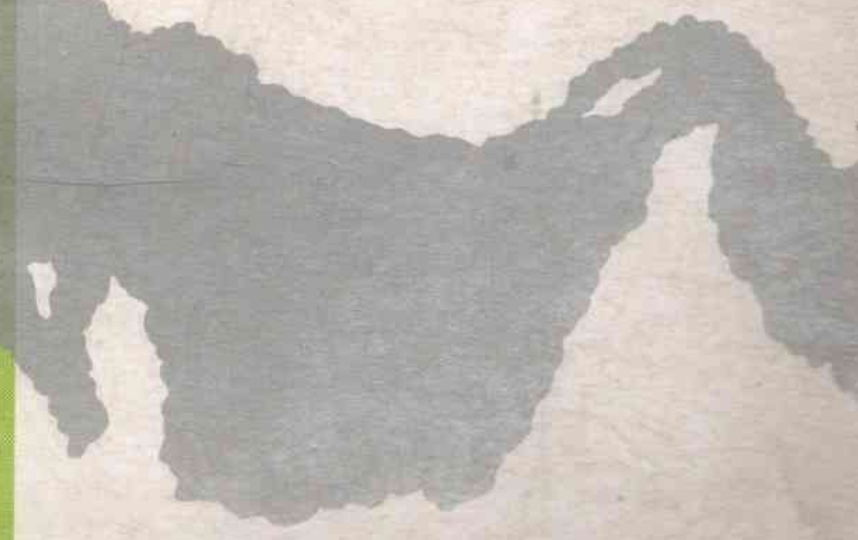


University of Basrah
Centre for Arab Gulf Studies
Social Sciences Studies Section
Special Series
28



# THE POWERS AND MINERAL CONCESSIONS IN THE IDRISI IMAMATE OF ASIR

1910-1929



1980

By: John Baldry
Translated by: Centre for Arab Gulf Studies